الأمم المتحدة

مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٩٠٠ (مستأنفة ١)
الثلاثاء، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد مونتيرو	(البرتغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد أموريم
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد دالغرن
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد إسونغيه
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد ساينز بيولي
	كينيا	السيد ماهوغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ويستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ريتشاردسون
	اليابان	السيد أوادا

جدول الأعمال

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1998/558)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٤٠

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة فيما يلي نصها:

"يشرفني أن أطلب الى مجلس الأمن أن يوجه الدعوة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت، الى السيد مختار لاماني، المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، خلال مناقشة المجلس بشأن البند المعنون 'الحالة في الأراضي العربية المحتلة'.

وستنشر الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/1998/592.

وما لم أسمع أي اعتراض، فسأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة إلى السيد لماني بموجب المادة ٣٩.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل الجمهورية العربية السورية. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ميخائيل وهبه (الجمهورية العرية السورية): يسعدني أن أستهل بياني هذا بتقديم أحر التهاني إليكم وأغتنم هذه المناسبة لأعبر عن أحر التعازي بوفاة المرحوم اليون بلوندين بيي، الذي استشهد في مهمة كممثل للأمين العام للأمم المتحدة في أنغولا وهو يؤدي واجبه الإنساني النبيل. واسمحوا لي أيضا أن أتوجه إليكم بعميق التقدير وجزيل الشكر لاستجابتكم واستجابة أعضاء مجلس الأمن لطلب المجموعة العربية بعقد هذه الجلسة العاجلة لمناقشة القرار الخطير الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية المتطرفة في ٢١ حزيران/يونيه الحالي باعتماد البرنامج الذي أعلن عنه رئيس الوزراء الإسرائيلي في ١٨ حزيران/يونيه والرامي إلى إحكام قبضة إسرائيل غير الشرعية على القدس. إن هذا القرار الاستفزازي الذي يهدف إلى توسيع الحدود البلدية لمدينة القدس لتشمل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وإقامة السلطة البلدية الأعلى لضم المزيد من الأرض الفلسطينية المحتلة إلى بلدية القدس، يؤدي إلى طمس معالم القدس العربية وتغيير وضعها من مدينة مقدسة متميزة بطابع المحبة والتسامح إلى مدينة تحكمها القبضة الإسرائيلية للقضاء على هويتها العربية وتغيير طابعها السكاني والديموغرافي وتهويدها بشكل كامل.

وإذ تعتبر بلادي هذا القرار الإسرائيلي عدوانا يجيء في سلسلة الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة، فإنها تدين بشدة هذا القرار وترفضه رفضا قاطعا وتعتبره ليس استفزازا للشعب الفلسطيني وللشعب العربي بشكل خاص ولشعوب العالم بمسيحييه ومسلميه بشكل عام فحسب، ولكنه أيضا انتهاك فاضح للقانون الدولي وللشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن، ولا سيما أن القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن القدس قد بلغت ستة عشر قرارا كان التركيز فيها على "أن كل التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والتي بدلت، أو كانت تتوخى تبديل، طابع ومركز مدينة القدس الشريف، وبخاصة القانون الأساسي المتعلق بالقدس الذي سن في ١٩٨٠ باطلة ولاغية ويجب نقضها فورا. وقد جاء هذا النص في قرار المجلس ٤٧٨ (١٩٨٠). كما يشكل هذا القرار الإسرائيلي الجديد انتهاكا صارخا لاتفاقيات جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ولاتفاقيات لاهاي لعام ١٩٠٧. وتعتبر الجمهورية العربية السورية القرار الإسرائيلي الجديد باطلا ولاغيا ولا أثر قانونا له.

إن المخطط الجديد لرئيس الوزراء الإسرائيلي يأتي في إطار إجراءاته وخطواته المنتظمة لنسف عملية السلام برمتها. وإن قرارات الحكومة الإسرائيلية حول القدس ومجمل سياساتها المتعلقة بضم الأراضي العربية المحتلة هي تجسيد فعلي لسياسات التطهير العرقي التي أدانها المجتمع الدولي وندد بها بشكل قوي في البوسنة مثلا، كما تذكرنا هذه الإجراءات بسياسة الكانتونات التي اتبعها النظام العنصري في جنوب أفريقيا قبل الانتصار على الأبارتايد. إن عمليات التطهير العرقي التي تمارسها إسرائيل على الفلسطينيين طردت الملايين منهم، وستدفع بعشرات الآلاف منهم إلى المنفى في حال مواصلتها. إن الفلسطينيون الذين عاشوا منذ الأزل على أرضهم وفي وطن أجدادهم وآبائهم لا يملكون من أرضهم اليوم سوى ٠,٥ في المائة، في حين يتصرف الإسرائيليون

الذين استولوا على فلسطين بالبطش والمجازر الجماعية على ٩٩ في المائة من الأرض. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هنـــاك إنذارات دولية توجـــه إلى بعض الدول ويجري تحريك الأساطيل في عرض البحـار وتتحرك الطائرات في حين لا تكلف بعض الدول نفسها عناء حتى الإشارة في بياناتها أو في بعض كلماتهـا التنديد بإسرائيل لما تمارسه من أعمال منافية لحقوق الإنسان ولمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف.

لقد صدرت عشرات من القرارات عن مجلس الأمن والجمعية العامة تطالب جميعها إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة والتوقف عن مصادرة الأراضي والامتناع عن القيام بأي تغيير يمس البنية الجغرافية والديمغرافية والقانونية للأراضي المحتلة، إلا أن إسرائيل ضربت بهذه القرارات عـــرض الحائط، ونـــرى أن ذلك يطرح السؤال التالي: لمـاذا يُطبق القانون وتُطبـــق القرارات والعقوبات الدولية على عدد من الدول بينما تستثنى إسرائيل من ذلك، وتبقى خارجة عن القانون، بل تتحداه؟ وتتحدى هذا المجلس.

وفي هذا الإطار قام رئيس وزراء إسرائيل، منذ توليه السلطة، بالإجراءات التالية المخالفة لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة: فتح النفق المجاور للمسجد الأقصى؛ وشرع ببناء مستوطنة أبو غنيـــم فـــي القدس والتخطيط لإقامة ٥٠٠ ٦ وحدة سكنية هناك؛ والتنقيب عن آثار في برج اللقلق وداخل المدينة القديمة للقدس الشرقية المحتلة؛ وهذا التنقيب يأتي في إطار الأنشطة الإسرائيلية لبناء مستوطنة في قلب القدس المحتلة.

وحماية المستوطنين المتطرفيـــن ومحاولاتهـــم للاستيلاء على وحدات سكنية كالتي حصلت في سلـوان في القدس الشرقية؛ ومصادرة المزيد من الأراضي العربية المحتلة وبناء مستوطنات عليهـــا والتخطيط لبنـــــاء مستوطنات جديدة، وإقامة الطرق الالتفافية؛ وهدم منازل الفلسطينيين وسحب هوياتهم؛ والإصـــرار علـــى عدم الالتزام بالاتفاقيات والالتزامات والتعهدات، وقتل عملية السلام، واللائحة طويلة.

وفي ضوء هذه السلوكية النمطيـــة للحكومة الإسرائيلية يمكن القول إن تراكم القهر والظلم، والمآسي، التي يُعاني منهـــا الشعـب الفلسطيني والتـــي يعاني منها المواطنون العرب في الأراضي المحتلة، سوف لن يولد سوى انفجار يُهدد أمن واستقرار المنطقة. لأنه لا يمكن لمن يخضع لجور الاحتلال أن يقبل ويتكيف ويتلاءم مع ممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

صرح رئيس وزراء إسرائيل مؤخرا أن حكومته ستواصل بناء المستوطنات في كل مكان من المدينة المقدسة، مكررا تمسكه ببناء مستوطنة أبو غنيم، متحديا القرارات والإدانات والنداءات الدولية. وتضامن معه في التحدي رئيس الكنيست الإسرائيلي بقوله: "إن الرد الإسرائيلي المناسب على أقوال وزيرة خارجية دولة عظمى بشأن القدس، يكمن في تكثيف أعمال الاستيطان في المدينة وتنفيذ المخططات الإسرائيلية دون الاهتمام بأية تصريحات أو مواقف تتعارض مع ذلك".

لقد أدت سياسات الحكومة الإسرائيلية المتطرفة إلى وقف عملية السلام بشكل كامل على جميع المسارات. ولولا التظاهر بالتحرك غير الجوهري والمضلل على المسار الفلسطيني، بين الحين والآخر خلال العامين الماضيين، لكان العالم قد وضحت له الصورة الحقيقية بشكل ملموس، وتبين له أن رئيس الحكومة قد أوقف عملية السلام تماما منذ اليوم الأول لتسلمه الحكم في إسرائيل، خاصة وأنه اتبع سياسة أسلافه في طرد العرب من أراضيهم واستقدام المستوطنين اليهود من مختلف أصقاع العالم للحلول محلهم. ومع ذلك، فإن اكتشاف المجتمع الدولي لهذه الحقيقة بات وشيكا ما دام الصراع الذي كان يدور حول ٢ في المائة من الضفة الغربية بين المتطرفين والمتعصبين في الحكومة الإسرائيلية قد أصبح مسألة ملتهبة يمكن أن يصل أوارها إلى بيت الراعي الأمريكي. إن سورية لن تُفرط بشبر واحد من أرضها ولن تقبل بالتراجع عما تم التوصل إليه خلال المفاوضات السابقة، وستظل متمسكة باستئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها. ونؤكد بهذا الصدد أن خيار العرب الاستراتيجي لتحقيق السلام العادل والشامل مبني علـــى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨)، التي تقضي جميعها بانسحاب إسرائيل التام من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع مـــن حزيران/ يونيه عام ١٩٦٧، ومن جنوب لبنان وبقاعـــه الغربي إلى الحدود الدولية المعترف بها، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة على أرضه.

إن الحكومة الإسرائيلية بتنصلها من تنفيذ الاتفاقات والتعهدات والالتزامات التي تم التوصل إليها خلال مسيرة السلام، هذه المسيرة التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١، إنما تتحمل مسؤولية قتل عملية السلام وحدها. وفي الوقت الذي نشيد فيه بتنامي الإدراك الدولي لحقيقة السياسة الإسرائيلية وأهدافها المعادية للسلام، فإننا نحث راعيي عملية السلام ودول الاتحاد الأوروبي والدول الصديقة والمحبة للسلام، على مواصلة العمل الجاد لإلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية والوفاء بالاتفاقات والتعهدات والالتزامات وكذلك استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني من النقطة التي توقفت عندها.

إزاء هذا الواقع المرير الذي أوصلنا إليه ما يُسمى "بالمطبخ السياسي الإسرائيلي"، ومحاولات التضليل التي يبذلها رئيس الحكومة الإسرائيلية لتبرير إجراءاته، فإن مجلس الأمن مُطالب الآن بتحمل مسؤولياته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وذلك من خلال الدفاع عن مصداقيته وعن قراراته وإلزام إسرائيل باحترام هذه القرارات، وذلك من خلال إدانتها وإدانة قرارها بتوسيع الحدود الجغرافية للقدس، وإلزامها أيضا بإلغاء هذا القرار الاستفزازي الخطير الذي يُشكل، من بين خطوات أخرى، قنابل موقوته لتفجير الوضع في المنطقة. كما يتوجب على المجلس أيضا ضرورة إلزام إسرائيل بتطبيق قراراته وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وخاصة القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) الذي تم بموجبه تشكيل لجنة دولية في مجلس الأمن للإشراف والرقابة لمنع الاستيطان في القدس والأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. وفي الوقت الذي نؤيد فيه ونساند الشعب الفلسطيني لتأمين حقوقه المشروعة، فإننا نحث المجتمع الدولي على تقديم كافة أشكال المساندة والدعم للشعب الفلسطيني.

وفي ضوء ما تقدم فإننا نتطلع إلى أن يقف مجلس الأمن الموقر وقفة ضمير، ووقفة إحقاق الحق والعدل، ووقفة العزم على صيانة السلم والأمن الدوليين، وأن يتخذ إجراءات وتدابير واضحة وملزمة لمنع تنفيذ الخطة الإسرائيلية الرامية إلى توسيع حدود القدس، خاصة وأنه يترتب على المجلس تطبيق أحكام الميثاق من خلال الحرص على تنفيذ قراراته بدون ازدواجية في المعايير مستذكرين بذلك مجموعة من قرارات مجلس الأمن بشأن القدس، ومنها: ٢٥٢ (١٩٦٨)، و ٢٦٧ (١٩٦٩)، و ٢٧١ (١٩٦٩)، و ٢٩٨ (١٩٧١)، و ٤٧٦ (١٩٧٥)، و ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٥٢ (١٩٧٩)، و ٤٦٥ (١٩٨٠).

ونعتقد مرة أخرى أن مجرد التعبير عن القلق والشجب في هذا المجلس الموقر لم يعد أمرا كافيا لثني إسرائيل عن قراراتها العدوانية وخططها الاستيطانية والتوسعية، سواء كان في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس، أو في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري المحتل وجنوب لبنان. بل إن الأمر يتطلب من مجلس الأمن أن يتحرك بفعالية وحزم، وأن يتخذ الإجراءات العملية اللازمة لإلغاء قرار وخطة الحكومة الإسرائيلية بتوسيع حدود القدس، وأن يضغط على إسرائيل لاستئناف المباحثات على كافة المسارات من النقطة التي توقفت عندها هذه المباحثات. وفي هذا الصدد، لا بد من التأكيد مرة أخرى على تجنب الازدواجية في المعايير ولا سيما ما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين، كمسألة القدس، خاصة وأن مواصلة إسرائيل لهذه السياسة المتطرفة من شأنها أن تدمر عملية السلام وتهدد أمن واستقرار المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى أعضاء مجلس الأمن.

المتكلم التالي هو ممثل اليمن. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الأشطل (اليمن): السيد الرئيس، باعتبار أن هذا هو الاجتماع الأخير تحت رئاستكم في هذا الشهر، أود أن أتقدم إليكم بخالص التهاني للطريقة المثلى التي أدرتم بها أعمال المجلس خلال هذا الشهر.

في مستهل كلمتي هذه أود أن أتقدم إليكم بخالص الشكر لعقد هذا الاجتماع الخاص بمناقشة الوضع في القدس، بالرغم من تردد البعض واعتراضهم على ذلك. فالقدس عنوان الصراع العربي الإسرائيلي ولب القضية الفلسطينية، وستظل كذلك حتى يتحقق السلام العادل والشامل وينعكس ذلك على مدينة القدس.

بالأمس القريب وفي يوم ٢١ حزيران/يونيه بالتحديد اتخذت الحكومة الإسرائيلية، الدولة القائمة

بالاحتلال، قرارا خطيرا يرمي إلى توسيع الحدود البلدية لمدينة القدس وإنشاء استحداثات جديدة وإلحاق العديد من المستعمرات اليهودية وضم مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية إلى مدينة القدس في محاولة واضحة لطمس معالم المدينة وتغيير ديموغرافيتها وترجيح الأغلبية اليهودية في التكوين السكاني للمدينة، والقضاء على هويتها العربية ووضعها القانوني والطبيعي كمدينة مقدسة بالنسبة للأديان السماوية الثلاثة.

إن حكومتي تدين قرار الحكومة الإسرائيلية الذي يشكل خرقا صريحا لمرجعية مؤتمر مدريد للسلام وجميع قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، كما أنه يعتبر انتهاكا واضحا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وتحديا للشرعية الدولية.

إن مجلس الأمن قد اعتمد ١٦ قرارا تتعلق بمدينة القدس وأعلن مرارا وتكرارا بأن التشريعات القانونية والإدارية التي ترمي الحكومة الإسرائيلية من ورائها إلى تغيير الوضع القانوني والتكوين الديمغرافي للمدينة تعتبر لاغية وباطلة. كما أن المجلس قد أكد بأن اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تنطبق على جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ بما في ذلك مدينة القدس.

إن وفد بلادي يدعو مجلس الأمن، بصفته الهيئة المسؤولة عن صيانة السلام والأمن الدوليين، أن يقوم بواجباته والتزاماته طبقا للميثاق، وذلك باتخاذ تدابير عملية وملموسة لمنع انتهاكات إسرائيل المتكررة لقرارات مجلس الأمن، وأن يتخذ الإجراءات العملية والعاجلة لمنع الحكومة الإسرائيلية من تنفيذ قرارها في مدينة القدس وسياساتها الاستيطانية.

منذ أن جاءت الحكومة المتطرفة في إسرائيل وهي تسعى بكل جدية وحماس للتنصل من اتفاق أوسلو وتخريب عملية السلام وخلق عراقيل جديدة أمام مسيرة السلام، كل ذلك في الوقت الذي تهيأت فيه ظروف سانحة لإحلال السلام في الشرق الأوسط. فالسلطة الوطنية الفلسطينية قد برهنت تماما على تمسكها بالعملية السلمية من خلال الإيفاء بالتزاماتها.

إننا ندعو مجلس الأمن الموقر إلى استعادة دوره في إحلال السلام في الشرق الأوسط بناء على القرار رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) والذي يعتبر المرجعية الأساسية لإيجاد حل عادل وشامل في الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اليمن على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل لبنان. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مبارك (لبنان): يسعدني أن أبدأ بياني اليوم بتقديمي إليكم خالص التهنئة على توليكم مهام الرئاسة لهذا الشهر. إنني على ثقة تامة بأن أعمال المجلس ستستمر إدارتها بمهارة وكفاءة فائقتين تحت رئاستكم. كما يسعدني أن أتقدم إلى السفير ماهوغو، مندوب كينيا الدائم، بجزيل التقدير على كل ما أنجزه خلال الشهر الماضي.

يتناول مجلس الأمن اليوم مرة أخرى موضوعا هاما للغاية بالنسبة لمستقبل السلام في الشرق الأوسط يتعلق هذا الموضوع بالاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبالتحديد في مدينة القدس الشريف. فمدينة القدس تتمتع بمركز خاص - بمركز فريد - بما تمثله من تراث روحي لمعتنقي الأديان السماوية الثلاثة وما يرتبط بها من مشاعر دينية عميقة في العالمين العربي والإسلامي بوجه خاص.

لقد تحدثنا عدة مرات في السنوات الأخيرة أمام مجلسكم الموقر حول هذا الموضوع بالذات. ونعود اليوم مجددا للتحدث أمامكم حول هذه المسألة بعد أن اعتمدت الحكومة الإسرائيلية يوم ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ البرنامج الذي أعلن عنه رئيس وزرائها، والذي يرمي إلى تعزيز قبضة إسرائيل غير الشرعية على القدس. ومن شأن هذه الخطة أن توسع حدود القدس وسوف توسع سلطة البلدية لتشمل بعض المستوطنات في الضفة الغربية وتنشئ ما يسمى بـ "مظلة السلطة". وهذه خطوة ملموسة نحو القيام، بصورة غير شرعية، بضم المزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى بلدية القدس التي وسعت بالفعل بصورة غير شرعية.

كان أملنا مع انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ ووضع المبادئ والأسس التي قامت عليها تلك العملية أن ينبلج فجر جديد في منطقتنا فيسود السلام العادل والدائم

والشامل. لكن استمرار الذهنية الاستيطانية الإسرائيلية وسياسة التوسع ومصادرة الأراضي انتهك مجددا هذه الآمال. وجاءت الحكومة الإسرائيلية الجديدة لتوجه ضربات شبه قاضية لتلك الآمال، حيث أعلنت صراحة نكوصها عن الالتزامات التي قامت عليها عملية السلام، وجعلت عمليات الاستيطان جزءا أساسيا من أولوياتها السياسية، وشرعت بإجراءات خطيرة جديدة لضم القدس الشرقية.

وعليه نعود اليوم مجددا وللمرة الرابعة خلال السنتين الماضيتين إلى مجلس الأمن مع التركيز بشكل خاص على السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير المشروعة في مدينة القدس الشرقية المحتلة والهادفة إلى تكريس محاولات تغيير مركز هذه المدينة القانوني وتركيبها الديمغرافي. فبعد أن باشرت الحكومة الإسرائيلية في العام الماضي ببناء مستعمرة جديدة تضم ٥٠٠ ٦ وحدة سكنية في منطقة جبل أبو غنيم، تستمر اليوم بتوسيع رقعة هذا الاستيطان. ويأتي هذا في إطار سلسلة من الإجراءات الإسرائيلية المماثلة شملت إعلان النية عن بناء مستعمرة أخرى في منطقة رأس العامود داخل الحدود البلدية الأصلية للقدس الشرقية وذلك بعد أن قامت السلطات الإسرائيلية بهدم المبنى العائد لجمعية برج اللقلق داخل سور البلدية القديمة مقدمة لبناء مستعمرة أخرى في مكانها.

كل ذلك يمهد لحملة ترحيل واسع وتدريجي للمقدسيين العرب وللفلسطينيين القريبين من القدس. ولقد حذرنا باستمرار من أن مثل هذه السياسات والإجراءات التوسيعية الإسرائيلية غير المشروعة في القدس هي على أعلى درجة من الخطورة.

كذلك فإن السلطات الإسرائيلية ما زالت تحتفظ بالنفق المحفور تحت الحرم الشريف بالرغم من قرار مجلس الأمن ١٠٧٣ (١٩٩٦) بهذا الشأن.

لقد اعتمد مجلس الأمن حتى الآن ١٦ قرارا تتعلق بمدينة القدس، وأعلن مرارا وتكرارا أن جميع التدابير والترتيبات التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك القرارات والترتيبات التشريعية والإدارية التي ترمي إلى تغيير المركز القانوني، والتكوين الديموغرافي للمدينة وطابعها لاغية وباطلة ولا تستند إلى أساس قانوني أيا كان. وكذلك أكد مجلس الأمن مرارا وتكرارا أن اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تنطبق على جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس.

وانطلاقا من ذلك فإننا نؤكد على ما يلي: أولا، تضامننا الكامل مع الشعب الفلسطيني الذي يرفض الخضوع للاحتلال مهما كانت قوة هذا الاحتلال. ثانيا، إن حجة الأمن التي يقدمها الإسرائيليون دائما كمبرر لإجراءاتهم الاستيطانية والتوسعية، والتي جاءت الحكومات الإسرائيلية على أساسها، أثبتت فشلها. فتلك الإجراءات أدت إلى تصعيد العنف وزيادة التوتر بين العرب والإسرائيليين. وأي سلام يمكن أن يقوم طالما استمر الاحتلال؟ إن سلام الأمر الواقع المفروض بالقوة لا يعيش ولا يقوم ومصيره الفشل الذريع. ثالثا، إن المشكلة الراهنة ليست طارئة وإنما هي نتيجة للذهنية وللسياسة الإسرائيلية السائدة وعليه فإن مواجهة المشكلة تتطلب موقفا واضحا من المجتمع الدولي الممثل في مجلسكم الموقر يؤكد لحكومة إسرائيل بوضوح رفضه المطلق لعمليات ضم الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية ولعمليات الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة الأخرى.

إن مدينة القدس الشرقية، مثلها في ذلك مثل بقية أراضي ومدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي جزء لا يتجزأ منها، هي أراض استولت عليها إسرائيل بالقوة في حرب ١٩٦٧. والاحتلال لا يكتسب أي شرعية بمرور الوقت. وأحكام القانون الدولي تقضي بأن الأراضي التي احتلت بالقوة يجب الجلاء عنها. وعلى المجتمع الدولي عدم الاعتراف بهذا الاحتلال.

إن تلك الأراضي العربية بما فيها القدس الشرقية، تنطبق عليها قواعد اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، كما تنطبق عليها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب. وهو الأمر الذي يفرض على إسرائيل بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، عدم إجراء أي تغيير على تلك الأراضي.

إن مجلس الأمن سبق أن أصدر سلسلة طويلة من القرارات. وجميع هذه القرارات تطالب إسرائيل باحترام التزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال. ولعل أهم تلك القرارات القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي ينص على:

"إن كل التدابير والإجراءات التشريعية الإدارية التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والتي غيرت أو تتوخى تغيير طابع ومركز مدينة القدس الشريف، وبخاصة القانون الأساسي المتعلق بالقدس الذي سُن مؤخرا باطلة ولاغية ويجب نقضها فورا (القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) الفقرة ٣)".

نأمل أن يتوقف مجلس الأمن أمام المخاطر التي تهدد مدينة القدس من خلال سلسلة القرارات والانتهاكات التي تصدرها وتنفذها الحكومة الإسرائيلية في القدس ومحيطها إضافة إلى الحصار المفروض على المدينة المقدسة، المترافق مع قيام قوات الاحتلال بهدم المنازل وسحب الهويات ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن مجلس الأمن بصفته الهيئة المسؤولة عن صيانة السلام والأمن الدوليين، ملزم باتخاذ تدابير محددة ملموسة لمنع الخطة الإسرائيلية الهادفة إلى توسيع حدود القدس، وأي انتهاكات إسرائيلية أخرى للقانون الدولي وقرارات المجلس ذاته.

إننا عندما نطالب بذلك فإنما نخدم بصدق مستقبل السلام في المنطقة. فالتساهل مع حكام إسرائيل جلب الدمار والعنف للسكان العرب والإسرائيليين معا. كما أن موقفنا ينسجم مع قرارات المجلس السابقة وكل قرارات الشرعية الدولية الأخرى. وينسجم أيضا مع المفهوم الأسمى للقانون الدولي الذي يبقى اللبنة الأساسية لركيزة العالم الحضاري القائم اليوم.

إننا نعتبر أن من واجب المجلس أن يعمل لتطبيق أحكام الميثاق والقرارات التي تبناها بالمعيار الواحد الذي يعتمده في أماكن أخرى من الشرق الأوسط والعالم. ولا ننسى قرارات المجلس ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٩) و ٢٧١ (١٩٦٩) و ٢٩٨ (١٩٧١) و ٤٧٦ (١٩٧٥) التي اعتبرت جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والأعمال التي قامت بها إسرائيل في القدس غير شرعية وباطلة.

إننا نطلب قرارا يعبر بوضوح عن رفض المجتمع الدولي ومعارضته لسياسة إسرائيل وإجراءاتها ضم القدس وتوسيع المستوطنات. ونريد أن يتضمن القرار أمرا بإجراءات محددة لإلزام إسرائيل بالشرعية الدولية، فالوقت الذي يمر ليس في مصلحة السلام وما يحدث في المنطقة ينذر بشر لن يصيب أهل المنطقة فحسب.

رابعا وأخيرا، إن احترام قرارات مجلس الأمن الصادرة سابقا بشأن القدس يمثل أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. ولا شك أن سكوت المجلس عن مثل تلك الإجراءات يطرح تساؤلات لا يمكن تفهمها حول مصداقية القواعد والمعايير التي يطبقها المجلس في التعامل مع مختلف القضايا. إن السلام الحقيقي بين أيدينا بشرط أن نعمل له على الأسس التي ارتضيناها جميعا له. هذه الأسس التي وضعناها معا في مدريد، وأهمها الأرض مقابل السلام وتطبيق قرارات الشرعية الدولية بحذافيرها التي تؤكد على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس والجولان حتى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وفقا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وكذلك تطبيق القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يدعو إسرائيل "إلى الاحترام الصارم لسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا"، كما يدعو إسرائيل "إلى وقف عملها العسكري ضد سلامة أراضي لبنان على الفور وإلى سحب قواتها حالا من كافة الأراضي اللبنانية".

نحث راعيي عملية السلام والمجتمع الدولي على مواصلة الجهود لإلزام إسرائيل بالوفاء بالتعهدات والالتزامات التي تم التوصل إليها واستئناف المفاوضات على المسارين اللبناني والسوري من النقطة التي توقفت عندها.

إن الإجراءات المبتورة المتخذة في إطار عملية السلام يجب ألا تحرر إسرائيل من ضغوط الرأي العام والمجتمع الدولي وألا تمكنها من السير قدما في مشاريعها الاستيطانية الجارفة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل لبنان على كلماته الرقيقة الموجهة لشخصي ولسلفي.

المتكلم التالي على قائمتي هو رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. أدعوه لاتخاذ مقعده إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كا (السنغال) (رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، على الطريقة الرائعة التي تعالجون بها المسائل الهامة المعروضة على المجلس، وعلى العمل الممتاز الذي أنجزتموه منذ بداية فترتكم. وأود أيضا أن أهنئ سلفكم، أخي وصديقي السيد ماهوغو، الممثل الدائم لكينيا، على مبادراته الملائمة التوقيت وعلى إنجازاته الرائعة التي سجلها خلال فترة رئاسته للمجلس في الشهر المنصرم.

يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى اليوم للنظر في الحالة الخطرة التي نجمت عن الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية. وبصفتي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أود أن أعرب عن إدانة لجنتنا الأكيدة للقرار غير القانوني الذي اتخذته السلطة القائمة بالاحتلال بتوسيع الحدود البلدية للقدس لتكرس بذلك، عن طريق خدع إدارية وقانونية غير مقبولة، سلطتها على أراض ليست لها.

ولطالما لفتت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، نظر الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى انتهاكات السلطة القائمة بالاحتلال، الجسيمة والمتكررة، لقرارات الجمعية والمجلس ذات الصلة فحسب بل وإلى العقبات العديدة التي تضعها إسرائيل لإعاقة عملية السلام التي كنا نعلق عليها جميعا آمالا كبارا.

إن مسألة القدس هي صلب النزاع العربي الإسرائيلي؛ وأي محاولة انفرادية لتغيير وضع المدينة المقدسة أو تكوينها الديمغرافي أو هيكلها الجغرافي والمؤسسي، تمثل انتهاكا خطيرا وتهديدا للأمن والاستقرار في المنطقة.

إن حكومة السلطة القائمة بالاحتلال شرعت، عن طريق سياسة الأمر الواقع، وبصورة انفرادية وفي انتهاك للقانون الدولي في تغيير الخصائص الدينية والثقافية والتاريخية للقدس فضلا عن هويتها العربية والإسلامية والمسيحية، وهي لن تقف عند أي حد في تحقيق هدفها في تهويد القدس. فقد لجأت إلى هدم المنازل، ومصادرة الأراضي، والتوسع غير المشروع في المستوطنات، وخاصة في القدس الشرقية، وتطويق وعزل المدينة المقدسة بالمستوطنين المسلحين؛ ومصادرة وإتلاف الأوراق الثبوتية للمواطنين الفلسطينيين الذين طردوا من مدينتهم.

والواقع أنه يجري، منذ أكثر من ١٨ شهرا، وأمام أعيننا، إبعاد صامت للفلسطينيين من القدس الشرقية. ويطرد مئات الأشخاص من أراضيهم الآن لهدف محدد هو الحفاظ على أغلبية دائمة لا جدال فيها من اليهود في المدينة. وعلينا ألا ننسى أن هؤلاء الفلسطينيين المطرودين ليسوا مهاجرين. فقد ولدوا في القدس وبيوتهم وأسرهم في القدس ولا يمكن تجاهل حقوقهم الأساسية على الإطلاق.

ومن الاستفزازات الأخرى إغلاق الأراضي والتعذيب والحملات العقابية والاحتجاز الإداري وانتهاكات حقوق الفلسطينيين المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

والهدف من القيام مؤخرا باعتماد نظام للحصص كجزء من خطة تتعلق بالقدس هو كفالة أن يشكل اليهود بحلول عام ٢٠٢٠ نسبة ٧٠ في المائة من سكان القدس والعرب ٣٠ في المائة فقط. وهذه القرارات الانفرادية لا تمثل استفزازا للشعب الفلسطيني فحسب، بل وانتكاسة هامة لعملية السلام المجمدة لأكثر من عام.

إن لجنتنا تدين بشدة ذلك القرار الذي هو انتهاك واضح للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهذا القرار الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية ينتهك أيضا نص وروح قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ولا سيما القرارات المتخذة خلال الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

لقد أعادت الأمم المتحدة وعدة منظمات حكومية دولية مرارا وتكرارا تأكيد الوضع الخاص لمدينة القدس كذلك وموقفها القائل بأن الاحتلال الإسرائيلي غير شرعي وبالتالي فإن إجراءاتها باطلة ولاغية بمقتضى القانون الدولي.

وقرار إسرائيل الأخير المتعلق بمدينة القدس الكبرى يضرب في رأينا مثلا جديدا على هذه الإجراءات غير القانونية. كما أن إنشاء المستوطنات والتوسع فيها وعزل القدس الشرقية عن الضفة الغربية والتدابير التي

تتخذ ضد أوضاع إقامة الفلسطينيين، والحفريات الأثرية كلها مصادر مستمرة لقلق المجتمع الدولي.

ويساور لجنتنا قلق شديد إزاء عدم احترام السلطة القائمة بالاحتلال لاتفاقية جنيف الرابعة وللقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، بما في ذلك القرارات الست عشرة التي اتخذها المجلس بشأن مدينة القدس. واللجنة تعتبر أن قرارات السلطة القائمة بالاحتلال المتعلقة بالمدينة المقدسة باطلة ولاغية. ولذلك تضم اللجنة صوتها إلى أصوات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي دعت الحكومة الإسرائيلية إلى إعادة النظر في قرارها ووقف سياسة الأمر الواقع التي تطبقها فيما يتعلق بالمدينة المقدسة التي يجب ألا يحدد مستقبلها إلا في إطار مفاوضات الوضع النهائي.

وتوجه اللجنة نداء عاجلا الى السلطات في الدولة القائمة بالاحتلال بنبذ التدابير التي اتخذتها بالفعل أو المتوخى اتخاذها لتغيير الطابع الجغرافي والديموغرافي والديني والمؤسسي لمدينة القدس، علاوة على باقي الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

ومن خلالي، تود اللجنة أخيرا أن تدعو الحكومة الإسرائيلية الى الالتزام بتنفيذ الاتفاقات المبرمة بالفعل مع السلطة الفلسطينية بغية تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف عملية السلام ومن أجل التنفيذ الكامل والفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

ولا بد من الإشارة الى أن القدس للفلسطينيين وللإسرائيليين وللمسلمين وللمسيحيين ولليهود. إن تلك المدينة تعبر عن خليط لجميع الثقافات وجميع الديانات وجميع الشعوب التي أثرت على القدس منذ الأزل وحتى اليوم. ويجب أن تظل القدس مدينة السلام، تجمع بين المشاعر والأحلام والوقائع، حاليا ومستقبلا. ويجب أن تكون مولد المحبة والتعايش بين جميع الشعوب والمعتقدات.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا العميق لجميع أعضاء المجلس لقرارهم عقد هذه الجلسة العامة حول هذه المسألة الهامة والحساسة. وبذلك، يظل مجلس الأمن مخلصا لما يدعو إليه وللدور المناط به من قبل الأمم المتحدة.

إن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تأمل في نهاية هذه المناقشة أن يثبت مجلس الأمن للرأي العام الدولي استعداده للإسهام في جعل هذه المنطقة الحساسة من العالم منطقة سلام وتعاون. وأخيرا، تأمل في أن يتخذ المجلس التدابير المؤاتية، بتأييد من راعيي عملية السلام، لوضع نهاية للقرارات الانفرادية المتصلة بالسيطرة على مدينة القدس الشريف التي أكرر أنها يجب أن تبقى رمزا حيا للتعايش السلمي بين الأديان والشعوب المختلفة والتي تكمل بعضها بعضا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي والى سلفي والى بقية أعضاء مجلس الأمن.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل الأردن. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو نعمة (الأردن): السيد الرئيس، قبل أن أبدأ بقراءة هذا البيان أتقدم إليكم بخالص التهنئة على رئاستكم القديرة لأعمال هذا المجلس. وأتوجه بالشكر لسلفكم، سعادة المندوب الدائم لكينيا على إدارة أعمال المجلس بحكمته المعروفة.

كما لا يفوتني في هذه المناسبة أن أعبر عن مشاعر الأسى لوفاة المرحوم أليون بلوندن بيي، الممثل الخاص للأمين العام في أنغولا، الذي استشهد وهو يؤدي واجبه الإنساني النبيل في ساحل العاج. وأشكركم على عقد هذه الجلسة لمناقشة موضوع في غاية الأهمية وهو قرار الحكومة الإسرائيلية بتوسيع مساحة مدينة القدس في اتجاه الأراضي العربية المحتلة شرقا وجنوبا وشمالا.

إن هذا القرار هو إجراء غير قانوني ويتعارض مع قرارات هذا المجلس العديدة وقرارات الجمعية العامة وخاصة القرارات التي رفضت القرار الاسرائيلي بضم الجزء العربي من مدينة القدس الى أراضيها. وهذا القرار يتعارض مع اتفاق أوسلو لعام ١٩٩٣ الذي أرجأ موضوع القدس الى المرحلة النهائية من المفاوضات والذي تمت بموجبه الموافقة على أن يبقى وضع القدس على حاله حتى يتم الاتفاق على حل لقضية القدس في مفاوضات المرحلة النهائية. ويتعارض هذا القرار مع اتفاقية جنيف الرابعة

لعام ١٩٤٩ ومع كل الأعراف والمواثيق الدولية التي تحمي السكان والممتلكات تحت الاحتلال.

لهذه الأسباب فإننا ندعو هذا المجلس الموقر لتأكيد رفضه لهذا القرار ولتأكيد جميع قراراته السابقة حول الموضوع وحول موضوع القدس، ولضرورة مطالبة إسرائيل بالعمل على احترامها وتنفيذها كما طالب بذلك دولا أخرى. وإنه لمن دواعي الارتياح أن جميع من سبقوني بالإدلاء ببياناتهم قد أكدوا هذا التوجه.

لقد رفضت حكومة بلادي المملكة الأردنية الهاشمية هذا القرار الإسرائيلي رفضا قاطعا وأدانته بشدة. وقد أعلن ذلك نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية يوم ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ قائلا:

"إن الأردن يرفض هذا القرار رفضا قاطعا ويعتبره قرارا باطلا وكأنه غير موجود على الإطلاق"

وقال :

"إن كل محاولات تبييض هذا القرار التي يقوم بها نتنياهو غير مقبولة أو مصدقة ولا تنطوي على أحد".

وقد وجه الوزير الأردني الدعوة لجميع القوة الدولية بأن تقنع رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن ما يقوم به هو عمل باطل وعمل يضر بعملية السلام ويفسد كل ما قام به زعماء آخرون نذروا أنفهم للسلام من أجل أن يخلقوا واقعا أفضل للأجيال القادمة في منطقتنا.

أما مجلس النواب الأردني فقد أصدر بيانا يوم ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨ أدان بموجبه القرار الإسرائيلي في القدس ووصفه بأنه قرار يأتي ضمن مسلسل الاعتداءات المستمرة الصارخة بحق القدس، وسياسة ضم الأراضي العربية المحتلة، في إطار من الاستهتار الإسرائيلي بقرارات الشرعية الدولية، وكل المواثيق والأعراف، وتعمد الإساءة والمساس بمشاعر مئات الملايين من العرب والمسلمين. وذكر البيان

"إن مجلس النواب إذ يجدد رفضه القاطع وإدانته واستنكاره لكل المحاولات الإسرائيلية التي تستهدف عروبة القدس الشريف، خاصة ما يسمى بخطة توسيع القدس ليدعو الأمة العربية والإسلامية للوقوف بحزم في وجه هذا العدوان الصارخ على حقوقهم ومقدساتهم. كما يدعو كل الهيئات والمنظمات الدولية والقوى المحبة للسلام في العالم لتحمل مسؤولياتها في رفض هذا الاعتداء وإعلان استنكارها له ومقاومته بكل السبل".

وأكد بيان المجلس أن القرار الاسرائيلي لا بد وأن تكون له أسوأ الانعكاسات على حاضر ومستقبل عملية السلام برمتها.

سيدي الرئيس،

يأتي هذا القرار الاسرائيلي ضمن مسلسل من الإجراءات غير القانونية التي أقدمت عليها إسرائيل والتي سبق وأن عرضت على هذا المجلس وأبرزها فتح النفق المجاور للأماكن المقدسة الإسلامية الذي فجر أعمالا دموية رهيبة، وعزم إسرائيل على إقامة مستوطنة على جبل أبو غنيم، ذلك القرار الذي لقي معارضة في كل الأوساط الدولية والمحلية والعربية وأدى الى وقف عملية السلام برمتها وأدانته الجمعية العامة أكثر من مرة.

وقد نبهنا من مخاطر السياسة الإسرائيلية التي قوضت أسس السلام ـ نبهنا من مخاطر أعمال هدم المنازل وإلقاء سكانها في العراء؛ وأعمال الحفر والتوطين في منطقة برج اللقلق في قلب مدينة القدس العربية؛ وأعمال مصادرة الهويات من سكان القدس الأصليين، وأعمال مصادرة الأراضي العربية والأبعاد؛ وإغلاق مدينة القدس؛ وحرمان العرب في بقية أنحاء الأراضي المحتلة من زيارتها للعبادة أو التعليم أو العلاج؛ وأعمال العزل المستمرة والإغلاق والقيود المفروضة على الحركة والتنقل، ومواصلة بناء المستوطنات وتوسيعها. وخلق المليشيات المسلحة من المستوطنين.

إن هذه الأعمال لا تحقق مزيدا من الأمن لإسرائيل بل تُعمق الجراح وتوسع هوة الخلاف وتثبت مشاعر اليأس وفقدان الأمل وبالتالي تهديد الأمن. إنه من الواضح أن إسرائيل تهدف من قرارها بتوسيع القدس إتاحة الفرصة لتهويد المدينة وتقوية قبضتها عليها وقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي صراحة أن أهداف الخطة هي إبقاء السكان العرب دون نسبة الـ ٣٠ في المائة كما أنه من

الواضح أن إسرائيل تهدف إلى توسيع مشاريع الاستيطان في الأراضي العربية المضمومة على حساب سكانها الشرعيين وخلق وقائع جديدة على الأرض قبل الوصول للمرحلة النهائية للمفاوضات.

إن هذا الطريق محفوف بالمخاطر. وإننا وإن كنا نكرر باستمرار رفضنا للعنف كوسيلة لحل النزاع فإننا نعتقد أن إجراءات الحكومة الإسرائيلية هي وصفة لخلق المناخ الملائم لزرع بذور العنف والتطرف.

لذلك فإننا نوجه من هنا نداء إلى حكومة إسرائيل بأن تُعيد النظر في سياسات تثبيت مكاسب الحرب والقوة وأن تقبل بتنفيذ الاتفاقات والأسس التي قبلناها جميعا لإرساء قواعد السلام الذي مضينا إليه معا من مدريد في انطلاقة مباركة حققت إنجازات كبيرة ولكن إسرائيل اختارت أن تسد الطريق وأن ترفض النصيحة ولا تزال حتى من أقرب أصدقائها وحلفائها.

إننا في منطقة الشرق الأوسط نواجه خطرا كبيرا علينا أن نتكاتف لمنع نتائجه السيئة ولا نستطيع أن نتوقع إذا استمرت هذه الأعمال غير القانونية أعمال الاعتداء على أبسط وأقدس حقوق الناس وأملاكهم ومصائرهم وآمالهم ومستقبلهم، لا نستطيع أن نتوقع إلا العودة إلى مهاوي العنف والعداء والنزاع. وهذا ليس خيارنا في الأردن ولن يكون.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الأردن على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى سلفي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل تونس. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد علي الحشاني (تونس): أود بدءا أن أهنئكم لتوليكم رئاسة مجلس الأمن طوال الشهر الحالي ولما تبذلونه من جهود لإنجاح أعماله، ولا أنسى أن أشهد بما قام به سلفكم سعادة سفير كينيا من دور محمود على رأس المجلس خلال الشهر المنصرم.

للمرة الثالثة خلال سنة ونيف، يجتمع مجلس الأمن للنظر في الوضع في الأراضي العربية المحتلة، وتحديدا في القدس الشريف حيث أقدم مجلس الوزراء الإسرائيلي في ٢١ حزيران/يونيه الجاري على اتخاذ قرار يقضي بتوسيع الحدود البلدية لمدينة القدس لتشمل المستوطنات المحيطة ومساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية.

إن هذا القرار الإسرائيلي الجديد يُعتبر من أخطر الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في خصوص المدينة المقدسة. فهو يُشكل خطوة من برنامج واضح المعالم للجميع يرمي إلى أهداف متعددة. ومن بين تلك الأهداف ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية إلى بلدية القدس "التي تم بعد في السابق توسيع سلطتها بصفة غير قانونية" وتغيير التركيبة الديمغرافية للمدينة وطمس معالمها وتغيير وضعها كمدينة مقدسة لجميع الأديان السماوية وكذلك القضاء على هويتها العربية.

إن القرار الإسرائيلي الجديد وما ينطوي عليه من خطة مبيتة يُشكل استفزازا لا للشعب الفلسطيني ولإرادته ولقيادته فقط وإنما كذلك استخفافا بإرادة المجموعة الدولية، وهو بكل وضوح خرق فادح للقانون الدولي ودوس للشرعية الدولية لكونه يتنافى تماما كما يعلم جميعنا واتفاقية جنيف الرابعة بتاريخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب ولكونه يضرب قطعا عرض الحائط بكل قرارات منظمة الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرارات العديدة التي أصدرها هذا المجلس الموقر حول مدينة القدس وعددها يناهز ١٦ قرارا ومن بينها بصفة خاصة القرار ٢٥٢ (١٩٦٨) الذي ينص على بطلان كل ما تقوم به إسرائيل في مدينة القدس من إجراءات وأعمال.

ليس هذا هو أول إجراء تتخذه إسرائيل في القدس ولكنه حلقة جديدة من سلسلة طويلة من الإجراءات والأعمال غير القانونية الرامية إلى تغيير الواقع على الأرض لصالح إسرائيل مثل بناء المستوطنات ومنها مستوطنة جبل أبو غنيم التي لم يتمكن هذا المجلس من اتخاذ قرار في شأنها والتي ما زالت قيد البحث من قبل الجمعية العامة في إطار دورتها الاستثنائية. هذا إلى جانب عدد من الإجراءات الأخرى الرامية لتشديد القبضة اقتصاديا واجتماعيا على الشعب الفلسطيني.

ورغم النداءات المتكررة من المجموعة الدولية فإن إسرائيل تقف ممعنة في تحديها لإرادة المجتمع الدولي وفي رفضها تطبيق ما أخذته على عاتقها من التزامات ومن تعهدات في إطار مسيرة السلام والاتفاقيات المعقودة.

ومن بين تلك الالتزامات بحث وضع القدس في المرحلة النهائية من مسيرة السلام وفي الأثناء عدم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يمس بالوضع القائم.

المطلوب اليوم بكل تأكيد هو أن يتخذ هذا المجلس ما يلزم من الإجراءات الحازمة لحمل إسرائيل على التراجع عن قرارها مما سيشكل نقطة إيجابية في المساعي الهادفة لإعادة دفع مسيرة السلام إلى الأمام، وهو ما دأبت تونس تدعو إليه حرصا منها على إقامة سلم دائم وعادل في منطقة الشرق الأوسط تجسيما لمبدأ الأرض مقابل السلام وبما يضمن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وكذلك حق الشعوب العربية المعنية الأخرى في استرجاع أراضيها.

إن أنظار العالم تتجه اليوم لمجلسكم الموقر لترى ما سوف يتخذه من إجراءات عاجلة في هذا الاتجاه تؤكد مصداقيته وتحفظ هيبته وتصون التطلعات إلى السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل تونس على الكلمات التي وجهها إلي وإلى سلفي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل بنغلاديش. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تشودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أولا أن ينقل إليكم، سيدي، وأنتم توشكون على الانتهاء من مسؤولياتكم بوصفكم رئيسا للمجلس، تقديرنا العميق والخالص على الطريقة القديرة والفعالة التي أدرتم بها أعمال المجلس أثناء شهر حزيران/يونيه المثقل جدا بأعباء العمل.

وتود بنغلاديش أن تنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى مجلس الأمن على حُسن توقيت انعقاد هذه الجلسة للنظر في الحالة في الأراضي العربية المحتلة.

ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله - بالرغم من العدد الكبير من القرارات، ودورات الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية - الرامية إلى إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية وتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط. ونحن نشاطر مشاطرة كاملة الشعور بالقلق الذي أعرب عنه ممثل السودان، بصفته رئيسا للمجموعة العربية، في رسالته S/1998/558، المؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨، والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، فيما يتعلق بقرار الحكومة الإسرائيلية توسيع حدود بلدية القدس، وإنشاء "بلدية مظلة"، تشمل عددا من المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية.

والحالة في الأراضي المحتلة مبعث قلق عميق للمجتمع الدولي. ومما يؤسف له حقا أن يستمر بلد واحد في تحدي القانون الدولي وكل قرارات الأمم المتحدة، وفي ارتكاب الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. وقد شددت الأمم المتحدة على ضرورة الحفاظ على السلامة الإقليمية لجميع الأراضي المحتلة وضمان حرية الحركة للأشخاص والسلع فيها، بما في ذلك إزالة القيود عن دخول القدس الشرقية والخروج منها وحرية الانتقال إلى العالم الخارجي والعودة منه.

كما طالبت الأمم المتحدة بالوقف الفوري والتام لعمليات البناء في جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، وكذلك لجميع التدابير والإجراءات غير الشرعية في القدس. ومما خيب آمالنا بصورة تامة، أن إسرائيل لم تتجاهل مطالبات المجتمع الدولي فحسب، بل هي واصلت اتخاذ التدابير والإجراءات غير القانونية التي تنتهك السلامة الإقليمية للأراضي المحتلة وتفرض قيودا على حرية حركة الأشخاص والبضائع.

ومما يزيد من أسفنا أن الحكومة الإسرائيلية أقرت مؤخرا برنامجا لتعزيز قبضة إسرائيل غير الشرعية على القدس. وهذا البرنامج من شأنه، إذا نفذ، أن يوسع حدود القدس، ويبسط سلطة البلدية لتشمل بعض المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية في إطار "البلدية المظلة".

إن هذا الأمر غير مقبول. وبنغلاديش تهيب بمجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يحملا إسرائيل على الامتناع عن هذا الانتهاك الصارخ للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها هذه الهيئة بشأن القدس. ونحن نكرر الإعراب عن تأييدنا الكامل لقرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمركز القانوني والتكوين والطابع الديمغرافي للقدس.

إن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ظلت دائما مصدر توتر لأنها تنتهك الحقوق المتعلقة بالأرض للشعب الواقع تحت الاحتلال. ومن دواعي الأسف

أن إسرائيل، في تحديها لقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك القرارات دإط - ٢/١٠، و دإط - ٣/١٠، و دإط - ٤/١٠، ما فتئت تتبع سياسات قمعية في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس. وقد طالبت القرارات بالوقف الفوري والكامل لأعمال البناء في جبل أبو غنيم وبقية الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، وكذلك جميع التدابير والأعمال غير الشرعية في القدس. وتؤكد القرارات أيضا التزام الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف بضمان احترام إسرائيل للاتفاقية.

ويساور بنغلاديش القلق إزاء الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة لحقوق الإنسان وتسليط أدوات القمع على الشعب الفلسطيني بذريعة الاعتبارات الأمنية. فالثأر للجرائم الفردية يأخذ الآن شكل العقاب الجماعي، مثل الحصار، وهدم المنازل، ومصادرة الممتلكات، والإبعاد للأشخاص وعمليات التفتيش الجماعي. وبنغلاديش تتابع بقلق التطورات المتعلقة بالحملة المنظمة التي تقوم بها إسرائيل لإضعاف معنويات سكان الأراضي المحتلة، وخاصة الفلسطينيين بغية الاستمرار في احتلالها غير الشرعي بمختلف الذرائع.

وإن بنغلاديش ملتزمة بحكم دستورها بأن تساند الشعوب المضطهدة في العالم. ولذلك فإننا ما فتئنا نعرب عن تضامننا القوي مع اشقائنا الفلسطينيين، دائما وفي كل مكان، ولا سيما في الأمم المتحدة وفي جميع المحافل الدولية الكبرى. ويود وفد بلدي أن يشدد على ضرورة التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يشكلان أساس عملية السلام في الشرق الأوسط، وضرورة التنفيذ الفوري والدقيق للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الطرفين، بما في ذلك انسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية والبدء في مفاوضات التسوية النهائية.

وتدعو بنغلاديش المجتمع الدولي إلى إعادة حقن زخم العملية السلمية بزخم جديد، وحشد كل الجهود والمبادرات اللازمة لإعادة عملية السلام إلى مسارها وكفالة استمرارها ونجاحها.

ونحن نعتقد أنه من الضروري للغاية إنهاء جميع التدابير والإجراءات غير الشرعية من جانب إسرائيل لصالح استعادة الثقة المشتركة وتعزيز السلام. وليس من قبيل المبالغة في التأكيد القول بأن تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط سيشكل إسهاما كبيرا في تعزيز السلم والأمن والتقدم على الصعيد الدولي. ونحن ندعو جميع الأطراف المعنية إلى ضمان الامتثال التام لاتفاقات السلام ومواصلة المفاوضات مع السلطة الفلسطينية في مناخ ملائم.

ونعتقد أن عملية السلام يمكن أن تحرز تقدما فعالا بانسحاب جميع القوات من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، ووقف بناء المستوطنات في تلك المناطق على الفور والسماح لفلسطينيي الشتات بالعودة إلى وطنهم.

وفي الختام أود أن أشدد على أن للأمم المتحدة مسؤولية ملزمة عن حل المشاكل الناشئة عن الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي لأن الاحتلال الأجنبي نفسه يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. والشعب الفلسطيني يبحث عن الحماية في إطار القانون الدولي، وإنشاء دولة مستقلة وذات سيادة في فلسطين، تكون عاصمتها القدس. وبنغلاديش تعرب عن تضامنها الكامل معه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بنغلاديش على ملاحظاته الحارة الموجهة إليّ.

المتكلم التالي هو ممثل المملكة العربية السعودية. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

السيد الأحمد (المملكة العربية السعودية): يسرني أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر متمنيا لكم التوفيق والنجاح في أداء مهمتكم، ومعبرا عن تقديري لسلفكم على الدور الكبير الذي قام به في رئاسة المجلس الشهر الماضي.

إذا كانت المشكلة الفلسطينية تشكل جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي، فإن قضية القدس الشريف تمثل لب هذه المشكلة ومحور تفاعلاتها وانعكاساتها، ويتوقف على طريقة معالجتها مستقبل عمية السلام برمتها. ويقلقنا أن نجد السلطات الإسرائيلية مستمرة في اتخاذ سلسلة من السياسات والإجراءات بهدف إحداث تغييرات سكانية، ومؤسسية، من شأنها تهويد القدس العربية وتغيير الواقع القانوني، والتاريخي، والديني، والحضاري لها، مما يعد انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م، وقواعد لاهاي لعام ١٩٠٧م، وسيحدث تأثيرا مسبقا على

المفاوضات المفترض إجراؤها عند تناول الوضع النهائي لهذه المدينة.

إن لمدينة القدس الشريف أهمية مركزية بالنسبة للعالمين العربي والإسلامي، بالإضافة إلى أهميتها للمجتمع الدولي وللديانات السماوية الثلاث، وهذا ما يجعل السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير المشروعة في القدس على أعلى درجة من الخطورة.

إن مصادقة الحكومة الإسرائيلية على خطة توسيع حدود مدينة القدس وتوسيع سلطات بلديتها مما يؤدي إلى إحكام القبضة الإسرائيلية على المدينة وعزلها نهائيا عن باقي أراضي الضفة الغربية، يأتي إثر سلسلة من السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية التي اتخذ بشأنها المجتمع الدولي ومجلس الأمن مواقف قاطعة مؤكدا أنها باطلة ولاغية ولا قيمة قانونية لها، وطالب إسرائيل في هذا المجال بالامتناع عن مثل هذه السياسات والإجراءات. ولكن رغم ذلك تستمر السلطات الإسرائيلية في ممارساتها وسياساتها الخطيرة في الأراضي الفلسطينية غير آبهة بميثاق وغير معترفة بحقوق وكأنه لا رادع لها يعيدها إلى حظيرة القانون.

إن من العوامل الرئيسية للتوتر وعدم الاستقرار المستمرين في الأراضي المحتلة ما تقوم به الحكومة الإسرائيلية من إجراءات وممارسات استفزازية تنتهك بها القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، فما بالكم وتواجدها في القدس الشريف التي هي بالنسبة لجميع مسلمي العالم أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ومحور اهتمامهم، ولن يهدأ بالهم حتى تعود إليهم جميع حقوقهم في هذه المدينة المقدسة؟

إن إقرار الحكومة الإسرائيلية لخطتها الرامية إلى تعزيز قبضة إسرائيل غير الشرعية على القدس، رغم كل التحذيرات والنداءات العربية والإسلامية والدولية، يشكل تحديا جديدا للمجتمع الدولي، وسينعكس سلبيا على مجمل عملية السلام ومستقبل الأمن والاستقرار في المنطقة برمتها.

إن المملكة العربية السعودية تؤكد على أنه لا يمكن قيام سلام دائم في الشرق الأوسط دون التوصل إلى حل عادل لقضية القدس الشريف وذلك استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) القاضيان بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ وكذلك القرار ٢٥٢ (١٩٦٨) المتعلق بالقدس، وبالتالي فمستقبل الشرق الأوسط والسلام فيه أمانة في عنق المجتمع الدولي، وما لم يبادر هذا المجتمع إلى إيقاف السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية في مدينة القدس فإن ذلك سيشكل تهديدا خطيرا لعملية السلام في الشرق الأوسط، ولسلامة الاتفاقيات المعقودة بين الأطراف في هذا المجال، وذلك لمساسها بأهم القضايا في ملف النزاع العربي - الإسرائيلي.

وإننا إذ نعرب عن قلقنا الشديد لهذا القرار لنؤكد أن الخطة الإسرائيلية لتوسيع حدود مدينة القدس تضرب عملية السلام وتكاد تكون القشة التي تقصم ظهر مسيرة السلام، لأن الضفة الغربية ليست خارج القدس، وتوسيع مدينة القدس شرقا أو غربا، أو شمالا أو جنوبا، أو حتى سماء أو في قاع الأرض، غير مقبول ويخالف المواثيق والقرارات الدولية ولا يمكن القبول به عربيا وإسلاميا.

إن حكومة خادم الحرمين الشريفين تعتبر قرار الحكومة الإسرائيلية الحالية بتوسيع حدود مدينة القدس وتوسيع سلطات بلديتها قرارا غير شرعي وغير قانوني، ويشكل انتهاكا خطيرا للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، ويؤكد مضي الحكومة الإسرائيلية في مخططاتها الرامية إلى تهويد مدينة القدس، وطمس هويتها الإسلامية، ومعالمها العربية. كما تعتبر الإجراءات والممارسات الإسرائيلية في هذا الشأن عوامل تزيد في التوتر، فضلا عن أنها تفقد الثقة في مصداقية الحكومة الإسرائيلية بالمضي قدما في عملية السلام وتهدد بنسفها.

إن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين تستنكر المحاولات الدائمة والمستمرة للحكومة الإسرائيلية بالعبث في أكثر أجزاء عملية السلام دقة وحساسية، كما تؤكد على الأهمية القصوى لهذا القرار الخطير، وتطالب مجلس الأمن القيام بالجهود اللازمة لضمان التزام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بالامتناع عن هذه السياسات والإجراءات وبشكل خاص التوقف الكامل عن أية ممارسات وتجاوزات في القدس العربية، وأن الفشل في تحقيق ذلك من شأنه أن يعيد المنطقة إلى دوامة الصراع والتوتر وعدم الاستقرار.

إننا نؤكد من جديد اعتقادنا أن مجلس الأمن، بصفته الهيئة المسؤولة عن صيانة السلم والأمن الدوليين، ملزم

باتخاذ تدابير محددة وملموسة لمنع التجاوزات الإسرائيلية في مدينة القدس الشريف، وأي انتهاكات إسرائيلية أخرى للقانون الدولي وقرارات المجلس ذاته. وإن أملنا كبير في أن يتحمل مجلسكم الموقر الآن مسؤولياته تجاه ما يجري في القدس الشريف، ليثبت للعالم أجمع أنه مع الحق حيث يكون الحق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المملكة العربية السعودية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى سلفي.

المتكلم التالي هو ممثل العرق. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حمدون (العراق): يسرني في البداية أن أهنئكم على ترؤسكم أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر وعلى الكفاءة الفائقة التي أدرتم بها أعمال المجلس.

نرحب بعقد هذا الاجتماع لمناقشة موضوع بالغ الخطورة على السلم والأمن الدوليين، ألا هو موضوع القدس وفلسطين. إن الإجراءات الإسرائيلية التي ترمي إلى تهويد القدس ونزع هويتها العربية إنما هي جزء من المخطط الإسرائيلي التوسعي الرامي للاستيلاء على الأراضي العربية بالقوة. إن لمدينة القدس بالذات خصوصية دينية وتاريخية ليس لدى العرب والفلسطينيين حسب، بل لعموم العالمين الإسلامي والمسيحي. فهي مسرى الرسول محمد ومهد سيدنا المسيح. لذا فإن المساس بهويتها وبوضعها القانوني وبتركيبتها السكانية يمثل تحديا لمشاعر ومقدسات العالمين الإسلامي والمسيحي، إضافة إلى كونه يمثل خرقا ماديا لقرارات مجلس الأمن. والمجتمع الدولي يطالب مجلس الأمن، طبقا لمسؤولياته بموجب الميثاق، أن يعطي للموضوع الأهمية التي يستحقها، وأن يتخذ بأسرع وقت الإجراء المناسب لوقف عمليات التهويد التي تتعرض لها هذه المدينة المقدسة.

على مجلس الأمن أن يواجه حقيقة لم يعد هناك سبيل لنكرانها أو تجاهلها، وهي أن ممارساته منذ عام ١٩٩٠ طغت عليها الانتقائية وازدواجية المعايير واستخدام آليات المجلس من أجل تحقيق مصالح ذاتية ضيقة. وأحد الأمثلة الواضحة على ذلك هو طريقة تعامل المجلس مع القضية الفلسطينية بشكل عام ومع قضية القدس بشكل خاص. لقد سمعنا وما زلنا نسمع دولة دائمة العضوية في المجلس تقول إن القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي لا محل لهما في جدول أعمال المجلس. وهذه الدولة قرنت القول بالفعل ومنعت المجلس خلال السنين الأخيرة من النظر في قضية فلسطين والقدس. وفي الحالات التي نظر فيها المجلس بهذه القضية استخدمت هذه الدولة الفيتو لإجهاض أي إجراء جدي يتخذه المجلس. هذا في الوقت الذي يعلم فيه الجميع أن ليس هناك أكثر خطورة على السلم والأمن الدوليين من سياسة إسرائيل التوسعية المقترنة بامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل كافة، ومنها أكثر من (٢٠٠) رأس حربي نووي. ومن المفارقات المؤلمة أن مندوب تلك الدولة دائمة العضوية في المجلس أصر خلال الأسبوع الماضي على عدم الموافقة على نظر المجلس في موضوع القدس في ذات الوقت الذي أصر فيه هذا المندوب على أن يناقش المجلس ادعاءات صحفية بعدم امتثال العراق لالتزاماته بموجب قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣). وأصر أيضا أن يناقش المجلس وأن يستدعي رئيس المجلس سفير العراق لطلب إيضاحات عن رسالة عراقية كانت ترد على تصريحات لمساعد وزيرة الخارجية الأمريكية تضمنت تدخلا سافرا في شؤون العراق الداخلية وتحريضا على الإطاحة بحكومته.

لقد قابل المجتمع الدولي بالغضب والإدانة قرار إسرائيل في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بتوسيع الحدود البلدية لمدينة القدس، كونه يمثل خرقا ماديا لقرارات المجلس. كما أنه يمثل انتهاكا واضحا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ولذا فالمطلوب، انسجاما مع رغبة المجتمع الدولي، أن يتخذ المجلس قرارا بإدانة قوانين وعمليات الاستيلاء على الأراضي العربية المحتلة وإلزام السلطات القائمة بالاحتلال على وقف جميع برامج وخطط بناء المستعمرات، وإزالة المستعمرات التي أقيمت.

إن تأخر المجلس في اتخاذ قرار عادل يردع المعتدي لن يؤدي إلا إلى المزيد من الإضعاف لمصداقية المجلس، والتي هي في حالة يرثى لها الآن. كما أنه سيؤدي إلى تدهور غير محسوب للوضع الهش في المنطقة، وبما يعرض السلم والأمن الدوليين لأفدح الأخطار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل العراق على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل الكويت. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الحسن (الكويت): في البداية، أود أن أشيد بجهودكم المتميزة في إدارة أعمال المجلس طوال هذا الشهر الحافل بالاجتماعات والمناقشات للعديد من القضايا الهامة التي لها علاقة مباشرة بالمحافظة على الأمن والسلم الدوليين. كما لا يفوتني هنا أن أشيد بجهود سلفكم سعادة السفير، نجوغونا ماهوغو على رئاسته للمجلس الناجحة وإدارته الحكيمة لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

يجتمع المجلس اليوم لمناقشة إحدى أهم وأخطر القضايا التي تهدد أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، وهي قضية القدس المحتل التي تمثل صلب وجوهر القضية الفلسطينية. وقد سبق لمجلس الأمن والجمعية العامة إصدار العديد من القرارات بشأن هذه المسألة الهامة والحساسة. إلا أن هذه القرارات، وللأسف الشديد، لم تنفذ ولم تحترم من قبل إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال. ولم تكتف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بتجاهل قرارات الشرعية الدولية وعدم الاكتراث بها، بل عمدت إلى تحدي هذه القرارات واتباع سياسة استفزازية لتكريس احتلالها للأراضي العربية المحتلة بشكل عام، ولمدينة القدس بشكل خاص، في محاولة لطمس هويتها وتغيير طبيعتها الديموغرافية وتغيير وصفها كمدينة مقدسة لجميع الأديان السماوية.

ولعل القرار الأخير الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية في الحادي والعشرين من هذا الشهر والرامي إلى توسيع الحدود البلدية لمدينة القدس لتشمل المستوطنات المحيطة بالمدينة ومساحات شاسعة من الضفة الغربية، لهو دليل آخر على تمادي إسرائيل في خرقها وانتهاكها لقرارات الشرعية الدولية وتنصلها من الالتزام بالاتفاقيات الثنائية التي وقّعتها مع السلطة الفلسطينية في إطار عملية السلام.

إن العملية السلمية، ومنذ سنتين، تشهد حالة من الجمود إن لم يكن التراجع. وهناك شكوك ومخاوف من قدرة هذه العملية على الاستمرار والحفاظ على المكاسب القليلة التي تحققت منذ بدئها وانطلاقتها في مدريد عام ١٩٩١، حيث أن الحكومة الإسرائيلية الحالية لم تترك مجالا للشك بأن سياساتها وممارستها ستقود حتما إلى فشل العملية السلمية وتقويضها، ومن ثم العودة مرة أخرى إلى أجواء التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

فالتفاؤل بدأ يزول تدريجيا، وخيبة الأمل في تحقيق السلام الشامل والعادل بدأت تظهر، وانعدام الثقة بدأ يسود بين الأطراف المعنية في العملية السلمية. ولا بد من وقفة للمجتمع الدولي تردع الحكومة الإسرائيلية وتلزمها بالتوقف عن هذه السياسات والممارسات وإعادة إحياء العملية السلمية من خلال التأكيد على الالتزام بمرجعية مؤتمر مدريد المنطلقة من قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وفي هذا السياق، وانطلاقا من حرص الكويت على نجاح العملية السلمية وضرورة دعمها ومساندتها، فإننا نود أن نؤكد على ما يلي: أولا، إدانة الكويت وبشدة لقرار الحكومة الإسرائيلية لتوسعة الحدود البلدية لمدينة القدس الذي يشكل خرقا واضحا وصريحا لقرارات الشرعية الدولية وعلى وجه الخصوص القرار ٢٥٢ (١٩٦٨) الذي يعتبر ما تتخذه إسرائيل بشأن القدس باطلا ولاغيا، ومطالبتها بالتراجع فورا عن هذا القرار والتوقف عن السياسات الرامية لتهويد المدينة.

ثانيا، مطالبة إسرائيل السلطة القائمة على الاحتلال بالالتزام بنصوص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تنطبق أحكامها على جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس.

ثالثا، مطالبة إسرائيل بالتوقف عن اتخاذ أية إجراءات أو القيام بأية أنشطة استيطانية غير قانونية بهدف فرض الأمر الواقع وأن تلتزم بما تم الاتفاق عليه مع السلطة الفلسطينية بمناقشة هذه المسائل في إطار مرحلة التسوية النهائية.

رابعا، دعم الكويت ووقوفها الكامل بجانب الشعب الفلسطيني لنيل كافة حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس.

خامسا، ضرورة الدفع باتجاه تحقيق تقدم في جميع مسارات العملية السلمية، وعلى وجه الخصوص على المسار اللبناني - السوري، والتصدي للتعنت الإسرائيلي الذي يسعى إلى تحقيق الأمن دون أن يتخلى عن احتلاله للأرض. فالانسحاب الإسرائيلي غير المشروط من جميع

الأراضي العربية المحتلة وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) هو الضمان الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار لجميع دول المنطقة.

وفي الختام، ندعو المجتمع الدولي وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن إلى الاضطلاع بالمسؤوليات المناطة به في حفظ الأمن والسلم الدوليين والتصدي بحزم للسياسات والممارسات الإسرائيلية وإجبار الحكومة الإسرائيلية على احترام قرارات الشرعية الدولية والالتزام بالاتفاقات الثنائية التي وقعتها مع السلطة الفلسطينية في إطار العملية السلمية.

كما نناشد راعيي عملية السلام الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بشكل خاص لمضاعفة جهود هما لإحياء العملية السلمية وتجنب فشلها وبما يحقق السلام العادل والشامل في المنطقة ويؤدي إلى الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها الانسحاب من القدس والجولان السوري وجنوب لبنان وبقاعه الغربي طبقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الكويت على الكلمات الرقيقة الموجهة لشخصي ولسلفي.

والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل عمان. أدعوه إلى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد السمين (عمان): في مستهل بياني اسمحوا لي أن أتقدم لسعادتكم بأسمى عبارات التهنئة على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ولا شك في أن ما عرف عنكم من حنكة دبلوماسية ودراية بالأمور سيكون له بالغ الأثر في إنجاح أعمال المجلس. كما لا يفوتني أيضا أن أتقدم لسلفكم سعادة السفير جوجونا موهوغو وأعضاء وفد كينيا على الطريقة المتميزة التي أداروا بها أعمال المجلس للشهر المنصرم.

يجتمع مجلس الأمن اليوم لمناقشة موضوع يحظى ببالغ الأهمية والخطورة. إن القرار الأخير الذي اتخذه مجلس الوزراء الإسرائيلي في الحادي والعشرين من الشهر الجاري والرامي إلى توسيع حدود بلدية مدينة القدس لتشمل المستوطنات المحيطة ومساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية بالإضافة إلى هدم المنازل وطرد الفلسطينيين وإنشاء ما يسمى بالحرس المدني ما هي إلا خطوات تصعيدية أخرى من جانب الحكومة الإسرائيلية لتعزيز قبضتها غير الشرعية على مدينة القدس استباقا لمفاوضات المرحلة النهائية.

وبالنظر إلى الوضع الخاص للقدس وما تحظى به من مكانة لدى سائر الديانات السماوية الثلاث وما يمثله ذلك الوضع من حساسية فلقد عمد مجلسنا هذا إلى إصدار ستة عشر قرارا دوليا أكد من خلالها على أن جميع التدابير والترتيبات التي تتخذها إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك القرارات والترتيبات التشريعية والإدارية التي ترمي إلى تغيير المركز القانوني والتكوين الديمغرافي للمدينة وطابعها تعتبر لاغية وباطلة ودون أي صحة قانونية أيا كانت. كما وإن اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تنطبق على سائر الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس، وكذا اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧.

إن ما أقدمت عليه الحكومة الإسرائيلية من توسيع لحدود بلدية القدس وإنشاء ما يسمى بالمظلة البلدية بها وتضمينها عدد من المستعمرات اليهودية الواقعة في الضفة الغربية لهو انتهاك صارخ يمس عملية السلام برمتها وينتهك الأسس التي قامت عليها، ناهيك عن انتهاكه للقوانين والقرارات الدولية ذات الصلة. وإن أمرا من هذا القبيل من شأنه أن يقوض جهود السلام التي بذلت طوال السنوات الست الماضية وبالتالي يعيد المنطقة إلى دوامة الصراع والتوتر وعدم الاستقرار.

لقد حققت عملية السلام منذ انطلاقتها من مدريد انجازات هامة وقد أثبت الجانب العربي التزامه بالسلام كخيار استراتيجي وبالعمل الجاد المخلص من أجل تحقيقه، وفي هذا السياق دعمت بلادي تلك المسيرة السلمية منذ انطلاقتها إيمانا منها بأن السلام الذي نعمل على تحقيقه هو ضرورة لكل شعوب ودول المنطقة بما فيها إسرائيل.

إننا نشعر ببالغ القلق من تفاقم المخاطر التي تهدد العملية السلمية والناجمة عن عدم التزام إسرائيل بمبادئ واتفاقات السلام. وإن المشكلة التي يناقشها مجلس الأمن اليوم ليست الانتهاك الأول الذي تقوم به إسرائيل، فقد واصلت إسرائيل عمليات الاستيطان على الأراضي العربية باستمرار ولم تلتزم بالاتفاقات التي وقعت عليها.

إن عدم وفاء إسرائيل بالتعهدات التي قطعتها على نفسها واستمرارها في سياستها الاستيطانية قد تسببت في تجميد تلك المسيرة، وما تشهده من جمود لهو نتاج لذلك التعنت والاستفزاز. وإن القرار الأخير الذي نحن بصدد تناوله ما هو إلا انتهاك آخر ضمن سلسلة الانتهاكات.

إن للسلام طريقا واحدا هو الالتزام الكامل بما تم الاتفاق عليه، ولا نستطيع أن نتصور تحقيق ذلك دون عودة الأرض ضمن الأسس التي تأسست وقامت عليها العملية السلمية.

إن بلادي تناشد الدول الفاعلة وفي مقدمتها راعيي عملية السلام ودول الاتحاد الأوروبي للقيام بالدور المطلوب لإنقاذ تلك العملية من الجمود الذي تشهده من خلال حمل إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها.

وفي الوقت الذي نؤمن فيه بأهمية التفاوض المباشر والحوار بين الأطراف المعنية، إلا أنه وفي ظل الجمود الحاصل في عملية السلام وما يمثله القرار الإسرائيلي من خطورة بالغة على الوضع القائم، بما ينذر بنسف المسار السلمي ويحمل أبعادا تهدد الأمن والسلم الدوليين، فإننا ندعو مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته وإصدار القرار الحازم والفوري الذي يقضي بعدم شرعية الإجراء الإسرائيلي ومطالبة إسرائيل بالعدول عن قرارها.

وفي الختام، فإن وفد بلادي يدعم مشروع القرار المزمع عرضه أمام المجلس ونعتبره متسقا والوضع الخطير الذي نحن بصدده، كما وأنه يأتي كرد فعل متناسب مع جسامة وآثار القرار الإسرائيلي. ويأمل وفد بلادي بأن يتم اعتماده بتوافق الآراء وبأن يكون اعتماده خطوة نحو تعزيز ودعم السلام في الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل عمان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلَّي وإلى سلفي.

المتكلم التالي هو ممثل موريتانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ولد دداش (موريتانيا): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتوجه إليكم بالتحية والتقدير، وأن أهنئكم على رئاستكم لمجلس الأمن خلال هذه الجلسة العامة التي تتسم بأهمية خاصة في نظرنا في ضوء الموضوع المطروح أمامها. كما أود أن أعرب عن تقديري لكافة أعضاء مجلس الأمن لموافقتهم على عقد هذا الاجتماع، وتخصيصه لمناقشة الخطة الإسرائيلية الجديدة الرامية إلى توسيع الحدود البلدية لمدينة القدس، الأمر الذي يبرهن من جديد على ضرورة قيام الأمم المتحدة، وعلى رأسها مجلس الأمن، بالنهوض بمسؤولياته في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

إن القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية في الحادي والعشرين من هذا الشهر، والرامي إلى توسيع الحدود البلدية لمدينة القدس لتشمل المستوطنات المحيطة ومساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية، من شأنه أن يؤدي إلى طمس معالم القدس وتغيير وضعها كمدينة مقدسة بالنسبة لجميع الأديان السماوية، وإحكام القبضة الإسرائيلية على المدينة والقضاء على هويتها العربية، وتغيير طابعها وتوزيعها السكاني، الأمر الذي يعد انتهاكا ليس فقط للقانون الدولي، وبالتحديد لقواعد لاهاي لعام ١٩٠٧، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، بل انتهاكا أيضا لقرارات مجلس الأمن ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠)، التي تؤكد جميعها على أن الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس ليس لها أي أساس قانوني وبالتالي تعتبر لاغية وباطلة.

لعلكم تتذكرون معي في هذا الصدد، القرار الذي اتخذته إسرائيل في بداية العام الماضي، والقاضي بإنشاء مستعمرة جديدة في جبل أبو غنيم في القدس الشرقية، وما نتج عنه من توترات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن تعثر لعملية السلام في الشرق الأوسط، وبعدما لم يتمكن مجلس الأمن في اجتماعين متتاليين من اتخاذ القرار المناسب، عقدت الجمعية العامة دورتها الطارئة العاشرة في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧، واتخذت قرارا يطالب بالوقف الفوري لبناء تلك المستعمرة، والامتناع عن القيام بنشاطات استيطانية في القدس الشرقية وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونتيجة لرفض الامتثال لأحكام ذلك القرار، انعقدت الدورة الطارئة العاشرة للجمعية العامة بشكل مستأنف خلال ثلاث دورات متعاقبة، وصدرت عنها قرارات تتفق جميعها على إدانة السياسات الاستيطانية.

إن استمرار تجاهل إرادة المجتمع الدولي، ورفض تنفيذ أحكام قرارات الدورة الاستثنائية العاشرة، علاوة على الخطة الجديدة الهادفة إلى توسيع القدس، يفرض على المجتمع الدولي من جديد اتخاذ إجراءات صارمة لضمان احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

إننا نطالب بموقف واضح يعكس إصرار المجتمع الدولي على رفض السياسات المتعلقة بضم القدس وتوسيع المستوطنات، وفي هذا الصدد فإننا نساند عقد مؤتمر دولي للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة حول الإجراءات القسرية لإنفاذ الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وفقا لقرارات الدورة الاستثنائية العاشرة.

إن ما نشهده من تدهور خطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس، وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، يهدد بنسف جهود المجتمع الدولي لإقامة سلام عادل ودائم في المنطقة.

وانطلاقا من ذلك، فإن الجمهورية الإسلامية الموريتانية إذ تتمسك بالسلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط المبني على مرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، فإنها تطالب راعيي عملية السلام بتحمل كافة مسؤولياتهما من أجل احترام الحكومة الإسرائيلية لالتزاماتها في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الجانب الفلسطيني، والتوجه نحو الانسياق الجاد إلى مسيرة السلام على جميع المسارات، باعتبارها مكسبا إقليميا ودوليا هاما تلزم المحافظة عليه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الممثل الدائم لموريتانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى بقية أعضاء مجلس الأمن.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل إندونيسيا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ويبيسونو (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يرحب وفد إندونيسيا بعقد هذه الجلسة الرسمية لمجلس الأمن، لأنها توفر فرصة للدول الأعضاء للإعراب عن وجهات نظرها بشأن مسألة شغلت منظمتنا على مدار تاريخها.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، شهدنا تدهورا مطردا للحالة في الأراضي المحتلة، تميز بتزايد التوتر الذي زادته تفاقما حالة الجمود التي تكتنف عملية السلام. فالأمل الذي ولّده المجتمع الدولي بأن أحكام اتفاقات الاسلام ستنفذ بدقة بات محفوفا بالخطر، مع إصرار حكومة إسرائيل على رفضها احترام تعهداتها والتزاماتها. وهذا لا يتماشى ومعايير السلوك الدولي ومبادئ العدالة. وبالتالي، فإن عملية السلام ما زالت مشلولة وذلك بسبب تكثيف إسرائيل لسياساتها وممارساتها الاستفزازية. وعلى رأس هذه الاستفزازات إنشاء مستوطنات جديدة، وتوسيع المستوطنات القائمة، وبناء الطرق والمواقع الإضافية المجاورة للمستوطنات وفيما بينها، ووضع خطط لإنشاء وحدات استيطانية جديدية وإلغاء حقوق الإقامة ومصادرة بطاقات الهوية للفلسطينيين الذين يعيشون في القدس.

ومما زاد من حدة الحالة المتفجرة فعلا القرار الانفرادي والتعسفي الذي اتخذته إسرائيل بتوسيع حدود السيطرة الإدارية والسياسية لمدينة القدس إلى ما يتجاوز حدودها، وذلك في انتهاك تام لقرارات المجلس والجمعية العامة المتعلقة بالقدس. وهذه خطة محسوبة وشريرة لتعزيز مطالبة إسرائيل بالمدينة المقدسة كمدينة موحدة وأبدية. وهي تجهض نتائج مفاوضات الوضع النهائي من خلال تغيير المركز القانوني والتركيب الديمغرافي للقدس. وهكذا فإنها تهدد بالمزيد من تقويض عملية السلام، مع ما يترتب عليها من آثار خطيرة ليس على منطقة الشرق الأوسط فحسب بل أيضا على ما يتجاوزها.

وليس بوسع مجلس الأمن أن يظل غير مبال ولا يحرك ساكنا إزاء سلسلة الهجمات الإسرائيلية التي تشن على عملية السلام، نظرا إلى أن لنا مصلحة حيوية في ضمان عدم رجوع المنطقة إلى نقطة غليان لازمة حافلة بعواقب بعيدة الأثر. وفي هذا الصدد، فإننا نثني على جهود السلام التي تبذلها الأطراف المعنية ومثابرتها في وجه العقبات الهائلة التي تضعها إسرائيل. والواقع أنه لا بد من تحريك عملية السلام قدما وجعلها عملية لا رجعة فيها.

ولكي يتحقق ذلك، يجب على إسرائيل أن تحترم احتراما كاملا الاتفاقات التي تم التوصل إليها وأن تتفاوض بحسن نية بشأن المسائل الرئيسية المتبقية على اساس الاعتراف بحقوق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة تكون مدينة القدس الشريف عاصمتها.

ويود وفد بلدي أيضا أن يؤكد مجددا على أن إحقاق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف شرط أساسي مسبق لإقامة سلام شامل في المنطقة. وبلوغا لهذا الهدف، يجب على مجلس الأمن أن يضمن انسحاب إسرائيل غير المشروط من جميع الأراضي المحتلة، وفقا لقراراته ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

ويعتبر وفد إندونيسيا أن من الضروري لمجلس الأمن، بوصفه الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يوجه رسالة واضحة لا غموض فيها إلى إسرائيل لإنهاء سياساتها وإجراءاتها غير القانونية. وإن ما يتعرض للخطر ليس فقط مستقبل أمة، وإنما أيضا رؤيانا المشتركة لمنطقة الشرق الأوسط وقد تحولت من ساحة للحرب والتدمير والعداوات إلى ساحة سلام وتعاون وازدهار مشترك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل ماليزيا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رستم (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد استئذانكم الكريم، السيد الرئيس، يود وفد ماليزيا أن يضم صوته إلى صوت المجلس والأصوات الأخرى في الإعراب عن عميق الأسف والتعازي القلبية للوفاة المفاجئة للأستاذ أليون بلوندين بيي وزملائه، وجميعهم كرسوا حياتهم لخدمة قضية السلم والأمن الدوليين. فوفاة الأستاذ بيي ليست خسارة كبيرة لأسرته وبلده فقط، بل إنها خسارة للمجتمع الدولي.

ولا تزال ماليزيا قلقة إزاء السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة. فبالرغم من التنديد الدولي في الماضي القريب، ما زالت الحكومة الإسرائيلية متعنتة. فسياستها المتعلقة بتوسيع المستعمرات وتطبيق الإجراءات الإدارية، بما في ذلك تصنيف سكان القدس الشرقية، كأجانب مقيمين، أو في بعض الحالات، كمهاجرين أجانب، من شأنها أن تعمل على إكمال الطوق حول القدس الشرقية التي يقطنها العرب، وفصلها عن بقية الضفة الغربية.

إن القرار الأخير الذي اتخذته إسرائيل في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بتوسيع الحدود البلدية للقدس لتشمل المستوطنات المحيطة ومناطق واسعة من الضفة الغربية يعد إجراء إضافيا صارخا من إجراءات الاستفزاز وانتهاكا فاضحا للقانون الدولي. والهدف الحقيقي هنا واضح للجميع. إنه خطوة أخرى تتخذها الحكومة الإسرائيلية في استراتيجيتها الطويلة الأمد لتشديد قبضتها على القدس بصورة نهائية، التي أعلنتها بشكل غير شرعي عاصمتها الموحدة والأبدية.

ولا يمكن لوفد بلدي أن يقبل هذا القرار الإسرائيلي الانفرادي. فنحن نعتبر هذا القرار غير شرعي وباطلا ومخالفة للقانون الدولي. وما هو إلا محاولة أخرى لتعزيز الجهود الإسرائيلية السابقة الرامية إلى تغيير الطابع الديمغرافي لمدينة القدس بصورة جوهرية لصالح السكان اليهود وبذلك تتحدد مسبقا نتائج مفاوضات الوضع النهائي للقدس بين الطرفين المعنيين.

ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢)، الذي قسَّم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية، فإن مدينة القدس ينبغي أن تظل كيانا منفصلا حتى يتم تحديد وضعها النهائي من خلال المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وإن احتلال القدس الشرقية في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما تبع ذلك من ضم المدينة القديمة والمناطق المجاورة من قبل إسرائيل لم يعترف بهما دوليا. وعلينا ألا ننسى أنه بالإضافة إلى العديد من قرارات الجمعية العامة، فإن مجلس الأمن نفسه اعتمد ١٦ قرارا بخصوص مدينة القدس وأعلن مرارا وتكرارا أن كافة الإجراءات والتدابير التي تتخذها إسرائيل بهدف تغيير الوضع القانوني والتركيب الديمغرافي وطابع المدينة هي لاغية وباطلة وليس لها أي أساس قانوني على الإطلاق. وتود ماليزيا أن تؤكد مجددا على أن للقدس أهمية روحية كبرى، ليس لليهود فقط، بل للأمة الإسلامية برمتها في كافة أنحاء العالم، وللمسيحيين في كل مكان.

ويعتقد وفد بلدي أن هذا القرار الإسرائيلي الأخير يستحق التنديد. ويرقى هذا القرار إلى مستوى عدم الامتثال الفاضح لولاية مؤتمر مدريد للسلام وجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وبخاصة قرار مجلس الأمن

٢٥٢ (١٩٦٨). وكذلك فإن هذا القرار انتهاك واضح لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧. وإننا نطالب الحكومة الإسرائيلية بأن تلغي فورا هذا القرار. وينبغي لإسرائيل أن تمتنع عن اتخاذ أية إجراءات انفرادية يكون من الواضح أنها تقوض عملية السلام الهشة والتي تعاني من الجمود. ولا يمكن لوفد بلدي أن يقبل الإجراءات غير الشرعية والانفرادية التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية والتي تولد التوتر وتهدد بالمزيد من التآكل لاحتمالات إقامة سلام شامل وعادل ودائم بين فلسطين وإسرائيل وفي أرجاء الشرق الأوسط.

وباتباع الحكومة الإسرائيلية المتواصل لنهجها الاستفزازي، من خلال أعمالها الانفرادية، فقد وضعت التزامها بعملية السلام في موضع شك كبير. وهي تبدو عازمة على اللجوء إلى الأساليب القديمة المتمثلة في الاستيلاء على حقوق الآخرين والاحتفاظ بها، مما يزيد من تآكل الثقة المتبادلة بين الطرفين المعنيين، وتعطيل تنفيذ اتفاقات السلام. ووفد بلدي يدعو إسرائيل إلى الانضمام إلى الفلسطينيين وغيرهم من المعنيين لبذل كل جهد ممكن لإحياء عملية السلام. ويجب على إسرائيل أن تسير على هذا الطريق بحزم. ولئن كان لإسرائيل الحق في أن تكون قلقة على أمنها، فإن عليها أيضا أن تدرك أن للآخرين كذلك الحق في القلق على أمنهم. ولذا فإننا ندعو إسرائيل إلى نبذ السلوك العدواني واعتماد سياسات تهدف إلى تحقيق الرخاء والأمن الدائمين لها ولجيرانها على السواء.

لقد آن الأوان لأن تدرك إسرائيل أن الأخطار التي تتخيلها هي نتيجة مباشرة لسياساتها وأعمالها. ولا يمكن لإسرائيل أن تزدهر على حساب جيرانها بحرمان أصحاب الحق الفعليين من حقوقهم المشروعة وأراضيهم، وبتجريدهم من تلك الحقوق. وإن الأمن لا يمكن أن يُبنى بتاتا على الظلم الفادح. ويجب على إسرائيل أن تملك الشجاعة لأن تنظر إلى ما وراء حدود الفكرة الأنانية الضيقة المتمثلة في الأمن وما يسمى بالمنطق العسكري. ويجب عليها أن تكون مستعدة لبناء شراكات فعالة مع الفلسطينيين ومع جميع جيرانها وعلى جميع المستويات.

ويرى وفد بلدي أنه ينبغي لمجلس الأمن، في سياق الاضطلاع بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يتخذ خطوات فورية لضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وتعزيز الجهود الرامية إلى تشجيع الاستئناف الفوري لعملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية. كما أننا نحث أيضا راعيي عملية السلام، اللذين استثمرا فيها الكثير من الجهود، أن يشجعا بإخلاص الحكومة الإسرائيلية على الوفاء بواجباتها والتزاماتها تجاه اتفاقات السلام، ومواصلة هذه الجهود. وماليزيا على اقتناع راسخ بأن الأمن بالنسبة لجميع البلدان في الشرق الأوسط لا يمكن أن يُضمن إلا بإقامة سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **المتكلم التالي هو ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.**

السيد نجاد - حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن. إن لنا ثقة تامة في قيادتكم وفي جهودكم الرامية إلى إدارة مداولات المجلس بطريقة ستعكس نتيجتها الرأي الحقيقي للمجتمع الدولي بأسره بشأن الموضوع المطروح.

إن التاريخ الآن يعيد نفسه أمام أعيننا وأثناء حياتنا. فقبل ما يزيد قليلا على ٥٠ عاما، بدأ الصهاينة يدخلون الأراضي الفلسطينية، مستخدمين كل وسيلة تخطر على الخيال، بما في ذلك المصادرة، والتخويف، واستخدام القوة والإرهاب. واحتلوا الأرض الفلسطينية وبدأوا يغيرون مركزها. وهم الآن ينتهجون نفس السياسة المتعنتة ضد مدينة القدس الشريف. ولم يحدث تغيير إطلاقا في سياستهم أو في الطريقة التي ينفذونها بها. وما فتئ الزعماء الإسرائيليون يتجاهلون تجاهلا تاما العذاب، والأسى، والتشريد وسفك الدماء الذي سببته سياساتهم وأعمالهم لملايين الفلسطينيين الأبرياء طوال أكثر من خمسة عقود، ويتجاهلون مجلدات من التأنيب والإدانة لسياساتهم وأعمالهم من جانب المنظمات الدولية، وعلى وجه الخصوص الأمم المتحدة.

لقد سلبوا أرض الشعب الفلسطيني قبل نحو ٥٠ عاما مضت. والآن هم يقومون بسلب الفلسطينيين والأمة الإسلامية قاطبة ما يعتبرونه مقدسا. فالبرنامج الإسرائيلي الراهن يتوخى تعزيز وإدامة الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للمدينة المقدسة. ويشمل هذا البرنامج إنشاء بلدية مظلة ذات سلطة إدارية على المدينة المقدسة والمدن المجاورة لها في الأراضي المحتلة، وكذلك بعض

المستوطنات في الضفة الغربية. وهو يشمل أيضا الإسـراع بإنشاء طرق وهياكل أساسية أخرى في تلك المستوطنات. وهذا البرنامج مصمم لتغيير وضع المدينة المقدسة بتغيير تكوينها السكاني. وهو خطوة عملية نحو ضـم المزيـد مـن الأراضـي الفلسطينيـة على نحو غير مشروع إلى البلدية التي تغطي المدينة المقدسـة، والتي تم بالفعل توسيعها على نحو غير قانوني، وفـي انتهـاك لأحكام القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، فقد أصدر رئيس جمهورية إيران الإسلامية، بصفته رئيسا لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بيانا في ٢٥ حزيران/يونيه حذر فيه من آثار هذه الخطة الإسرائيلية، ومما جاء فيه:

"ولا شك أن عمل إسرائيل الأخير سيزيد من تفاقم أزمة الشرق الأوسط، لأنه، ضمن آثار أخرى، يدنس قدسية القدس الشريف، وهي قدسية لها جذور ضاربة في أرواح المسلمين، بسبب تعلقهم النفسي الشديد وصلتهم الروحية بأرض الأنبياء المقدسين هذه".

إن المجتمع الدولي بوجه عام، والعالم الإسلامي بوجه خاص، يساورهما قلق عميق إزاء هذه الخطة الإسرائيلية الجديدة، والقرار الجديد المتعلق بالبدء في أنشطة استيطانية في جبل أبو غنيم. وفي السنة الماضية طُلب من مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين بوضع حد لبناء المستوطنات اليهودية هناك. واجتمع المجلس في ٥ و ٦ آذار/مارس ١٩٩٧ للنظر في الحالة الناشئة عن خطط إسرائيل المتعلقـة بأنشطـة استيطانيـة جديـدة فـي جبـل أبو غنيم.

ولكن من دواعي الأسف، أن مشروع القرار قد تعرض لاستخدام حق النقض، وبالتالي حيل بين المجلس والاضطلاع بمسؤوليته الدستورية بشأن هذه المسألة الحاسمة. وشجع عجز المجلس عن العمل إسرائيل على تحدي رغبة المجتمع الدولي، المعرب عنها في قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٥١، الذي اتخذ بعد العرقلة التي واجهت القضية في مجلس الأمن. وعرض الموضوع على مجلس الأمن مرة أخرى، في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧، وعندها منعت ممارسة حق النقض مرة أخرى مجلس الأمن من اتخاذ قرار، مما أدى إلى إحساس عميق بخيبة الأمل على الصعيد الدولي.

وأخيرا، انعقـدت دورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة على أساس قرار الجمعية العامة ٣٣٧ (د - ٥) المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، والمعنون "متحدون من أجل السلام". واعتمدت الجمعيـة العامة في الدورة الاستثنائية العاشرة أربعة قرارات بشأن الأعمـال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وهذه القـرارات، علـى غـرار القـرارات الأخـرى، كان حظها التجاهل التام من قبل النظام الإسرائيلي، وكأنها لم توجد، وكأن المجتمع الدولـي لـم يكتـرث بأنشطـة ذلك النظام الاستيطانية.

ورغم هذه التطورات الكثيفة وسلسلة القرارات الجديدة حول هذا الموضوع، فإن إعلان البرنامج الآنف الذكر من جانب أعلى مسؤول إسرائيلي يوضح بصورة جلية تحدي إسرائيل التام للمجتمع الدولي والاحتقار الذي يكنه نظام الحكم الإسرائيلي لآراء هذا المجتمع. وليس خفيا على أحد في هذه القاعة ازدراء الزعماء الإسرائيليين لمبادئ القانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة. وهذا أمر يعترف به الجميع ويشجبونه ويدينونه، غير أنه لم يُتخذ إجراء يذكر بشأنه، هذا إن اتـُخذ أي إجراء.

إن المناقشة الحالية في المجلس لهذا العمل الإسرائيلي الأخير من أعمال الخروج على القانون، والذي أثار سخطا دوليا، هو اختبار آخر لمعرفة ما اذا كان مجلس الأمن سوف يفي بالتزامه باسم كل أعضاء المنظمة ويحظى بالتالي بالمصداقية التي يستحقها دستوريا. إن المجتمع الدولي يتوقع من مجلس الأمن أن يدين قرار إسرائيل المتخذ في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وأن يطالب بإلغائه، وأن يعتمد تدابير عملية لمناهضة الخطوات الإسرائيلية المنظمة الرامية إلى تبديل الوضع التاريخي والديمغرافي للمدينة المقدسة، وذلك من أجل تمكين أتباع اليهودية والمسيحية والإسلام من الوصول إليها بحرية ودون عائق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على الكلمات الرقيقة الموجهة إليَّ.**

المتكلمة التالية هي ممثلة كولومبيا. أدعوها إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة غاليندو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن ارتياحنا لرؤيتكم، سيدي، تترأسون مداولات مجلس الأمن لهذا الشهر.

يود وفدي أن يشدد على أهمية هذه المناقشة بشأن مسألة الحالة في الأراضي العربية المحتلة، التي يعلّق عليها أهمية خاصة. ونحن نعتقد أن هذه المناقشة هامة بصورة خاصة بالنظر إلى الأحداث الأخيرة المرتبطة بالمسألة قيد النظر.

لقد حظيت مسألة القدس باهتمام دائم من قبل المجتمع الدولي، وبصفة خاصة من قبل حركة عدم الانحياز التي أشارت إليها في مناسبات عديدة. ففي الاجتماع الوزاري المعقود في السنة الماضية في نيودلهي، أعاد وزراء خارجية الدول الأعضاء في الحركة تأكيد كل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن القدس بوصفها جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وطالبوا بتنفيذها، وبصورة خاصة قرارات مجلس الأمن ٢٥٢ (١٩٦٨)، و ٤٦٥ (١٩٨٠)، و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ١٠٧٣ (١٩٩٦) وقرار الجمعية العامة ٥١/٢٢٣. وقد اعتبروا التدابير التي تهدف إلى تغيير المركز القانوني والجغرافي والديمغرافي للقدس، إلى جانب الإجراءات الأخرى التي تنتهك هذه القرارات، لاغية وباطلة.

وفي البلاغ الختامي المعتمد في الاجتماع الوزاري للمكتب التنسيقي، المعقود في كارتاخينا بكولومبيا من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو من هذا العام، كرر وزراء الخارجية ورؤساء الوفود في حركة عدم الانحياز الإعراب عن تأييدهم للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في وطنه وفي دولة مستقلة عاصمتها القدس. وفي ذلك الوقت كرروا ثانية مطالبتهم إسرائيل بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، ومن الأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

كذلك أعاد وزراء خارجية ورؤساء وفود الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز تأكيد موقفهم بشأن القدس الشرقية المحتلة، والمستوطنات غير الشرعية، وانطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على كل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وفي هذا الصدد طالبوا بالامتثال الدقيق لقرارات مجلس الأمن حول هذه المسألة.

وفي كارتاخينا، قرر وزراء الدول الأعضاء في الحركة تأكيد دعمهم للتوصيات الواردة في القرارات المتخذة في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة - القرارات دإط - ١٠/٢ و دإط - ١٠/٣ و دإط - ١٠/٤ و دإط - ١٠/٥ - بما في ذلك، في جملة أمور، التوصية بعقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة لمناقشة كيفية إنفاذ الامتثال للاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، ولكفالة احترام إسرائيل للاتفاقية، وذلك من خلال الاضطلاع بمسؤوليتهم الجماعية وفقا للمادة ١ من الاتفاقية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثلة كولومبيا على الكلمات الرقيقة الموجهة إليّ.

المتحدث التالي هو ممثل كوبا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودريغيز باريبا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أهنئ وفد كينيا على رئاسته وأن أعرب عن الأمل في أن يتمتع ممثل البرتغال براحة استحقها عن جدارة هذا المساء بعد أن ترأس بنجاح جلسات هذا المجلس لمدة شهر.

بعد أكثر من ثلاثة عقود من اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، لا تزال إسرائيل تواصل احتلالها غير القانوني للأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى، في تحد سافر لقواعد القانون الدولي ولأحكام العديد من قرارات ومقررات الجمعية العامة وهذا المجلس.

ونظرت الجمعية العامة في أحدث دورة عادية لها، وفي دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، بالتفصيل في الحالة المؤسفة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أن مجلس الأمن عقد عدة جلسات السنة الماضية حول هذه المسألة، وبخاصة بشأن قرار حكومة إسرائيل الشروع في بناء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم إلى الجنوب من القدس الشرقية. إلا أن استخدام عضو دائم واحد لحق

النقض حال دون اعتماد المجلس لقرارات حول هذه المسألة في ٧ و ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧.

لقد أكدت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، تتدهور بصورة مرعبة، وبالأخص فيما يتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية، وحالات الحصار المتواصلة، التي تؤذي الفلسطينيين اقتصاديا وتنتهك ما لهم من حقوق الإنسان، وتؤدي إلى ازدياد العنف والتوتر.

رغم النداءات العاجلة التي وجهتها الأمم المتحدة، فإن سياسة الاستيطان تتعزز بدلا من أن تختفي. ويجري بناء مساكن إضافية في المستوطنات القائمة وشق طرقات حولها للربط فيما بينها، ويحرم الفلسطينيون من حقوق الإقامة.

وخطت حكومة إسرائيل خطوة إضافية في الاتجاه غير الصحيح؛ فأعلنت مؤخرا عن برنامج جديد لتعزيز وتوسيع سيطرتها غير المشروعة على القدس. ويمثل هذا البرنامج انتهاكا صارخا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وللكثير من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، كما أنه يعرض عملية السلام في الشرق الأوسط إلى خطر بالغ.

وتدين كوبا بحزم هذه الإجراءات وغيرها من الإجراءات التي تفتقر تماما إلى الشرعية القانونية وتمثل تحديا واضحا للمجتمع الدولي. إن قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بالوضع القانوني للقدس يجب أن تحترم.

وإجراء هذه المناقشة العلنية هو من أبسط واجبات مجلس الأمن في معرض التعامل مع ما يطرأ من تطورات خطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا يمكن التشكيك في الحق المشروع للدول الأعضاء في أن تطلب إلى المجلس إجراء مناقشات علنية للتعامل مع قضايا السلم والأمن الدوليين، أو ربط هذا الحق بأي شروط.

علاوة على ذلك، فإن مما يدعو للقلق ألا يتمكن المجلس فورا من اتخاذ قرار يعكس موقف الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء وأعضاء مجلس الأمن بشأن قضية قيد المناقشة، وهو الموقف الذي أعيد تأكيده مرة أخرى اليوم.

ونتساءل إلى متى سنظل نشهد المعيار المزدوج الذي يتبناه بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن الذين يرعون مصالحهم الوطنية، فيروجون أو يعرقلون كيفما استنسبوا قرارات تتعلق بقضايا ينظر المجلس فيها، مستغلين بهذا الشكل الامتيازات التي يمنحها إياهم حق النقض الذي بطل عهده.

إن مجلس الأمن يخوض في مجالات لا تقع ضمن اختصاصه ويتدخل في ولاية الجمعية العامة، بينما له في الوقت نفسه إغفالات لا يمكن تفسيرها. ومما يدعو للأسف أن البند الذي تجري مناقشته يشكل مثالا رائعا على هذا الاتجاه.

إن مجلس الأمن أمامه فرصة لتحسين مصداقيته وإثبات التزامه بالولاية المنوطة به وبالمبادئ الواردة في الميثاق. ولما كان المجلس هو الهيئة المنوط بها ضمان السلم والأمن الدوليين، فإن من واجبه اتخاذ تدابير محددة لوضع حد للإجراءات التي لا تزال تنتهك القانون الدولي والقرارت التي أصدرها.

وختاما، أود مرة ثانية أن أعرب عن التزام كوبا الحازم بقضية الشعب الفلسطيني وحصوله على حقوقه غير القابلة للتصرف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل كوبا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو السيد على السلفي، القائم بالأعمال المؤقت لمكتب المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، الذي وجه إليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد السلفي (جامعة الدول العربية): في البداية اسمحوا لي السيد الرئيس بأن اتقدم إليكم بخالص التقدير على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما يسعدني أن أتقدم إلى سلفكم السيد السفير ماهوغو - المندوب

الدائم لكينيا بخالص التقدير على جهوده في رئاسة المجلس في الشهر الماضي.

إن قضية القدس هي إحدى أهم القضايا التي تأجل بحثها إلى مفاوضات الوضع النهائي في الاتفاق الذي تم في أوسلو عام ١٩٩٣، بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية.

إن مصادقة حكومة إسرائيل يوم ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٨، على مشروع ضم بعض المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى بلدية القدس تهدف إلى إحكام السيطرة الإسرائيلية على المدينة المقدسة وعزلها نهائيا عن باقي الأراضي الفلسطينية. والذي يهدف أيضا إلى ترسيخ الأغلبية اليهودية لسكان القدس وإزالة طابعها ووضعها الجغرافي والسكاني والتاريخي.

إن جامعة الدول العربية تشعر ببالغ القلق إزاء الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية بشأن مدينة القدس الشريف، والتي تخالف مخالفة صريحة الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية.

كما أن البرنامج والخطة الإسرائيلية لتوسيع المدينة المقدسة، سواء كان هذا شرقا أو غربا في أي اتجاه، إنما هو تحد صارخ للشرعية الدولية التي أكدت في قرارات مجلس الأمن الستة عشر بشأن القدس، وبخاصة القرار الذي اعتمده المجلس منذ ما يزيد عن ثلاثين عاما رقم ٢٥٢ (١٩٦٨) والقرار رقم ٢٦٧ (١٩٦٩) واللذان ينصان على "أن جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والأعمال التي تتخذها إسرائيل من أجل تغيير وضع القدس، بما في ذلك مصادرة الأراضي، والممتلكات هي أعمال باطلة ولا يمكن أن تغير وضع القدس". وأيضا نصت فقرة المنطوق السابعة من القرار ٢٦٧ (١٩٦٩) على "أنه إذا أجابت إسرائيل سلبا أو لم تجب على الإطلاق فإن مجلس الأمن سيعود إلى الاجتماع دون تأخير للنظر في الخطوات التي يمكن أن يتخذها بهذا الشأن".

هذا بالإضافة إلى قراري مجلس الأمن رقم ٤٧٦ (١٩٨٠)، الذي، بين جملة أمور، قرر فيه المجلس أن جميع تدابير إسرائيل لتغيير طابع ومركز القدس لاغية وباطلة. والقرار رقم ٤٧٨ (١٩٨٠)، الذي، بين جملة أمور، قرر فيه المجلس "عدم الاعتراف بالقانون الأساسي".

ولقد آن لمجلس الأمن أن يقوم بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة وأن ينظر في هذا الأمر. فنظرة سريعة على وضع مدينة القدس الشريف يتضح أنه منذ اتخاذ هذه القرارات عملت إسرائيل على تطويق مدينة القدس الشريف بثلاثة أحزمة استيطانية، أسفرت حتى الآن عن تناقص نسبة عدد المواطنين العرب، حتى وصل إلى ٤٧ في المائة مقابل ٥٣ في المائة لليهود وذلك بالنسبة للقدس الشرقية. وإذا ما اتخذنا القدس بشقيها، فإن النسبة لصالح اليهود تمثل ١:٣.

وبالنسبة لملكية الأرض الفلسطينية المحتلة، فحين صدور وعد بلفور عام ١٩١٧، لم يكن اليهود يملكون سوى ٤ في المائة من أراضي القدس الشريف، بينما تبلغ ملكية العرب ٩٤ في المائة والأجانب ٢ في المائة أما الآن فاليهود يملكون ٨٤ في المائة من أراضي القدس الشريف بشقيها مقابل ١٤ في المائة للعرب، و ٢ في المائة للأجانب.

وبالنسبة لملكية أراضي القدس الشرقية، فإن نسبة ما يملكه اليهود الآن حوالي ٧٤ في المائة من الأراضي مقابل ٢٦ في المائة للعرب، حيث قامت إسرائيل بالاستيلاء على معظم هذه الأراضي بالقوة.

إن هذه المقارنة السريعة لوضع مدينة القدس الشريف توضح ما وصل إليه الحال. وإن برنامج وخطة حكومة إسرائيل بتاريخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ يهدفان إلى زيادة حدود بلدية القدس الشريف إلى ١٨٤ كم٢ بعد أن كانت ٧ كم٢ عام ١٩٦٧، وذلك لإحكام قبضة السلطة البلدية للقدس في سياق المخطط الإسرائيلي لتهويد القدس الشريف.

في الوقت الذي اتخذت الدول العربية السلام خيارا استراتيجيا حسبما أكد مؤتمر القمة العربي المنعقد بالقاهرة عام ١٩٩٦، وكان ذلك رغبة منها في تجنيب المنطقة المزيد من الحروب والويلات والآلام، والنهوض بها وتنميتها اقتصاديا وحضاريا وثقافيا، واصلت حكومة إسرائيل ممارسات التوسع الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، انتهاكا للشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، والاتفاقات الموقعة مع السلطة الفلسطينية.

إن جامعة الدول العربية وهي ترى تعثر عملية السلام بسبب تصاعد الممارسات والقرارات الإسرائيلية التي تعطي مؤشرات سلبية تدعو راعيي عملية السلام الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وجميع المعنيين بعملية السلام للوقوف أمام الإجراءات الإسرائيلية غير المسؤولة، وتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية، أن تحافظ على رد فعلها الإيجابي الذي تبنته اثر إعلان برنامج وخطة التوسع، وذلك حفاظا على أمن وسلام دول المنطقة كافة ودفعا لعملية السلام للوصول إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة، لأن الاستمرار في السياسة والممارسات الإسرائيلية سيجر المنطقة إلى مرحلة تعيدها إلى دوامة الصراع مرة أخرى.

وفي هذا الإطار نود الإشارة إلى ما جاء في رسالة التطمينات الأمريكية لعام ١٩٩١ التي ورد فيها أن الولايات المتحدة لا تعترف بضم إسرائيل للقدس الشرقية أو توسيع حدودها البلدية، وتشجع كافة الأطراف على تجنب القيام بإجراءات من جانب واحد الأمر الذي يزيد من حدة التوتر ويصعب المفاوضات ويستبق تقرير نتائجها النهائية.

إن مدينة القدس الشريف تهم العرب كما تهم ملايين المؤمنين من مسلمين ومسيحيين في أرجاء العالم.

إن جامعة الدول العربية تحمل كل التقدير للإجماع الدولي الواضح في إدانة واستنكار البرنامج والخطة الإسرائيلية، وتطلب دعم الحق العربي في مواجهة الاستفزازات الإسرائيلية التي تعد انتهاكا واضحا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. إن هذه الخطة تنطوي على اغتصاب للأرض، وتعد هدرا لحقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وقطع الطريق على أية حلول سلمية في المنطقة.

ومن هنا كانت الدعوة إلى عقد جلسة عادلة لمجلس الأمن ضرورة ملحة، لقيام مجلس الأمن بمسؤوليته في حفظ السلم والأمن الدوليين، بموجب ميثاق الأمم المتحدة واستنادا إلى قرارات مجلس الأمن، واتخاذ إجراء تجاه برنامج وخطة حكومة إسرائيل المعلن بتاريخ ٢١ حزيران/يونيه ليرسل لحكومة إسرائيل رسالة واضحة، حتى لا تواصل ممارساتها انتهاكا لقرارات الشرعية الدولية وموقف المجتمع الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جامعة الدول العربية على الكلمات الرقيقة التي وجهها لشخصي ولسلفي.

والمتكلم التالي على قائمتي هو السيد مختار لماني، المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة الذي وجهت إليه الأمم المتحدة الدعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت. وأدعوه إلى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مختار لماني (المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة): يجتمع مجلس الأمن اليوم في هذه الجلسة للنظر مرة أخرى في كيفية التعامل مع عدم امتثال إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية وللاتفاقات التي وقعت عليها وبالذات تلك الخاصة بوضع المدينة المقدسة.

فقد وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي بالإجماع يوم ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ على الخطة التي سميت "تطوير مدينة القدس" بحيث تتوسع المدينة لتضم مناطق جديدة ومستوطنات كبيرة، الأمر الذي يتطلب مصادرة آلاف الدونمات وشق طرق جديدة لتصل المستوطنات المحيطة بالقدس. وبالتالي يصبح عدد سكانها حوالي مليون نسمة مما سيحدث تغييرا ديمغرافيا في المدينة يشكل بموجبه الفلسطينيون أقلية بسيطة وبذلك تكون الحكومة الإسرائيلية قد قررت بشكل منفرد مستقبل المدينة الجغرافي والسكاني قبل البدء في المفاوضات الخاصة بالقدس وضاربة عرض الحائط برغبة المجتمع الدولي بأسره.

إن هذا الموقف الإسرائيلي ليس بجديد وإن كانت الحكومة الإسرائيلية الحالية أسرعت في تنفيذه، واسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن استعرض بإيجاز كبير وليس حصرا الموقف الإسرائيلي من بعض هذه القرارات العديدة والمتعددة التي اتخذها هذا المجلس المحترم.

لقد سبق لمجلسكم الموقر أن أكد في قرارات سابقة انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على القدس المحتلة وباقي الأراضي العربية التي احتلت سنة ١٩٦٧ معتبرا الإجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال لتغيير المدينة باطلة ولاغية وبدون أي سند قانوني. وهكذا طالب

مجلسكم من خلال القرار ١٦٢ (١٩٦١) والقرار ٢٥٠ (١٩٦٨)، الامتناع عن إجراء استعراضات عسكرية في القدس وأكد ذلك في القرار ٢٥١ (١٩٦٨)، إلا أن إسرائيل تحدت ذلك بإجراء استعراضات عسكرية في القدس الشرقية في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٨ بمناسبة الذكرى الحادية والثلاثين لقيامها باحتلال المدينة.

كما أكد قرار مجلسكم ٢٥٢ (١٩٦٨) عدم جواز اكتساب أراض عن طريق الغزو العسكري وقد قامت إسرائيل بمصادرة العديد من الأراضي العربية في القدس وشيدت سكنا لأكثر من ٧٠ ٠٠٠ أسرة يهودية والعملية ما زالت مستمرة وما يحدث حاليا في جبل أبو غنيم ورأس العامود خير دلالة على ذلك.

لم تسلم الأماكن الإسلامية المقدسة وعلى رأسها المسجد الأقصى من هذه الحملة. هكذا تقوم السلطات المحتلة بغلق المدينة المقدسة في وجه المصلين القادمين من الضفة الغربية وقطاع غزة، والسماح للجماعات اليهودية بالدخول إلى ساحات المسجد الأقصى والقيام بحفر الأنفاق وإجراء الحفريات أسفل المساجد والمباني الأثرية وهدم بوابة الغوانمة في سور القدس التاريخي وتوسيع ساحة حائط البراق.

قد تعددت قرارات الإدانة إزاء الإجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي متنصلة من الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار مسيرة السلام حيث وصل الأمر بالحكومة الإسرائيلية إلى عدم التجاوب مع النداءات الصادرة من كافة دول العالم بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحاضرة الفاتيكان وغيرها.

أود هنا أن أكرر أن المجتمع الدولي يعتبر القدس مدينة محتلة وأن اتفاقية الحكم الذاتي الانتقالي التي وقعتها إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية منعت أي طرف من القيام بأي إجراءات خلال المرحلة الانتقالية من شأنها التأثير على نتيجة مفاوضات الوضع النهائي للمدينة المقدسة.

إن قائمة الانتهاكات وعدم احترام قرارات هذا المجلس من قبل إسرائيل طويلة ومتعددة ومتنوعة والإجراء الأخير الذي نحن مجتمعون بصدده اليوم ليس إلا حلقة وصل لانتهاكات وتحديات قادمة وبالتالي يجب سيدي الرئيس أن يبقى تحقيق السلام في الشرق الأوسط الهدف الأسمى الذي يسعى إليه المجتمع الدولي. ولكون عملية السلام تتعرض لانهيار كامل وعلى كافة المسارات فقد آن الأوان لقيام هذا المجلس بالإجراءات الضرورية لإنقاذ السلام ويتعين على مجلسكم الموقر، الذي يتحمل مسؤولية حفظ السلام والأمن الدوليين اتخاذ موقف صارم وحازم يتناسب وحجم الانتهاكات والتحديات الخطيرة التي تقوم بها إسرائيل المسؤولة عن هذا الوضع الخطير والمؤلم. وإن أي تراخ في ردع إسرائيل لهو بمثابة تشجيع للمضي قدما في سياسة عدم احترام الشرعية الدولية وقراراتها وهدم ما تبقى من الآمال التي خلقها مؤتمر مدريد ووضع المنطقة كاملة مرة أخرى على حافة الهاوية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل بيرو يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة فإنني أقترح، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد غيلين (بيرو) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل بيرو.

السيد غويين (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أعرب لكم، سيادة الرئيس، عن شكري وأن أتقدم بتحياتي إلى سلفكم الذي ترأس هذا المجلس بامتياز.

هناك أحيان يصبح فيها من الضروري تكرار الكلام عندما تكون المواقف متصلبة والظروف في حالة تدهور. ويأتي وفد بيرو إلى هذا الاجتماع ليقول إن هناك حالة من التدهور المريع والتحدي المستمر لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وغيرهما من الأجهزة الرئيسية للمنظمة ككل.

لقد أوضح بجلاء في القرار الذي اتخذ في عام ١٩٤٧، أن وضع مدينة القدس ينبغي أن يكون وضع الكيان المستقل. ووفقا للتطورات الدولية في شأن هذه المسألة، كررنا القول في مناسبات عديدة بأنه ينبغي أن تكون هناك ضمانات دولية تتصل بالوضع الخاص لمدينة القدس.

وثمة اقتراحان بهذا الشأن قدما إلى مجلس الأمن وقوبلا باستخدام حق النقض (الفيتو) في ٧ آذار/ مارس ١٩٩٧ و ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٧، بغض النظر عن إرادة غالبية أعضاء هذا المجلس. وبسبب ذلك، تقرر بشكل واضح، في قرار اتخذ بأغلبية ساحقة في دورة استثنائية للجمعية العامة، أن وضع القدس ليس مسألة اتفاقات ثنائية بين البلدان، ولا هو يعتمد فقط على تلك الاتفاقات. وكما ذكر في الجمعية العامة وتم الإعراب عنه في القرار الذي اعتمد بأغلبية كبيرة، فإن ذلك الوضع ينبغي أن يشمل أحكاما مضمونة دوليا.

إن المد الحالي للسلطات البلدية إلى خارج مدينة القدس هو خطوة متطرفة تستهين بالقواعد والقرارات التي اعتمدتها أجهزة الأمم المتحدة التي تضم في عضويتها كل الدول الحاضرة. ونحن نعتقد أنه سيكون من الصعب إلغاء هذه الخطوات في المستقبل، إذا استمرت هذه السياسة المتعمدة على حالها. وفي اعتقادنا أن من الجوهري أن يتخذ مجلس الأمن قرارات حازمة وحاسمة في هذه المسألة، بدون أي استخدام للفيتو.

ونحن نعتقد أن وضع القدس ليس مسألة سياسية بحتة، ولا هو عبارة عن قضية ثنائية أو مسألة دينية فحسب، إنها مسألة تهم العالم بأكمله، وهي مسألة تنطوي على القانون الدولي والقواعد القانونية للأمم المتحدة.

لقد جاء في الكتاب المقدس، قبل عدة آلاف من السنين، أن الله أوصى شعب إسرائيل بألا يتصرف إنسان بعداوة ضد جاره، وبألا يخضعه حتى لا يثير غضب الله عليه. وأنا أعتقد أن هذه الكلمات الإلهية يجب أن تكون حاضرة في ضمائرنا جميعا نحن الموجودين هنا. وفي اعتقادي أن مثل هذه المسألة القديمة لا تستحق معاملة متسرعة أو منطوية على محظورات أو مواقف مترددة أو ضعيفة تنتقص من شرعية قرارات هذا المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بيرو على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى سلفي.

لم يعد هناك متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي. وسيحدد موعد الجلسة القادمة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في هذا البند من جدول الأعمال، في مشاورات مع أعضاء المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥